التحليل الاقتصادى لمشكلة البطالة فى مصر

دراسة تحليلية

إعداد

محمد محمود احمد برهام

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) ـ العدد (١٣) ـ يناير ٢٠٢٥

https://www.rijcs.org/

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

التحليل الاقتصادى لمشكلة البطالة فى مصر

دراسة تحليلية

إعداد

محمد محمود احمد برهام

الملخص

تعتبر مشكلة البطالة من اهم المشكلات التي تواجه أي دولة سواء كانت نامية او متقدمة، نظرا لآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل الحكومات جاهده على خفض معدلاتها والتخفيف من اثارها وزيادة اعداد المشتغلين وخلق فرص عمل جديده، كما انها اصبحت ايضا احدى مجالات اختبار قدره النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل. ومن اجل تحديد الاسباب التي ساهمت في تضخم مشكله البطالة تطرقت الدراسة الى بعض سمات سوق العمل المصري، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل التطورات الذي حدثت لكل من عدد المشتغلين ومعدل النمو الاقتصادي وكذلك العلاقة بينهم. وخلصت الدراسة الي عدم حدوث تغيرات ملموسة في اعداد المشتغلين، حيث أشارت خصائص المتعطلين في الفترة قبل بداية برنامج اصلاح الاقتصادي الى استمرار نفس الخصائص التي كانت سائدة في فتره ما بعد الإصلاح.

Abstract:

The problem of unemployment is one of the most important problems facing any country, whether developing or developed, due to its social and economic effects, and governments are working hard to reduce its rates, mitigate its

effects, increase the number of workers and create new job opportunities, and it has also become one of the areas of testing the ability of the economic system to grow quickly enough to provide jobs. To identify the reasons that contributed to the inflation of the unemployment problem, the study touched on some features of the Egyptian labor market, and this study relied on the deductive approach based on the descriptive analytical method to analyze the developments that occurred for both the number of workers and the rate of economic growth as well as the relationship between them. The study concluded that there were no significant changes in the number of workers, as the characteristics of the unemployed in the period before the beginning of the economic reform program indicated the continuation of the same characteristics that prevailed in the post-reform period.

المقدمة:

تعد البطالة واحدة من اهم المشكلات الحيوة التي تواجه الاقتصاديات النامية وتهدد امنها واستقرارها الاقتصادي والسياسي، فهي تعني عدم وجود فرص عمل مشروعه لمن توافرت له الرغبة والقدرة على العمل، كما انها ظاهره اجتماعيه ذات أثر سلبي على كافة قطاعات المجتمع فهي تؤدي الي زياده معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة وزيادة معدلات الجريمة والارهاب، وسط بيئة غير مستقرة تحد من الاستثمار سواء الوطني او الخارجي، مما يفوت على الاقتصاد المصري فرصه التنمية والتقدم والازدهار، ومع الارتفاع المستمر في اعداد العاطلين في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وتقليص فرص العمل في القطاع العام وتدني ظروف الانتاج تزداد مشكله البطالة تعقيدا بأبعادها المختلفة.

ولقد عانى المجتمع المصري من تزايد معدلات البطالة خاصه بعد ثوره يناير ٢٠١١، لتباطؤ الأنشطة الاقتصادية خاصه كثيفه العمل نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد مما يشكل تحديا كبيرا يواجه الاقتصاد المصري. وعند النظر الي سوق العمل في مصر نجد انه يتسم بالتغير المستمر لكونه يتأثر بكثير من المتغيرات; كالنمو السكاني، ومهارة العمالة

وحاله التعليم، ومتطلبات المنشاة من اعمال ومعدل استثماراتها وقدرتها على استيعاب فرص جديده للتوظف.

وبناء عليه كان لزاما علي الدولة المصرية ان تقوم بالعديد من الإصلاحات من اجل العمل على تقليص معدلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة والسعي الي دفع عجلة الإنتاج مما يزيد معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة معدل البطالة في مصر قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ مع توضيح اهم اسبابها، كما يبين واقع سياسة التشغيل في مصر ومدى مساهمة برنامج الإصلاح الاقتصادي في الحد من البطالة من اجل دفع وتيره التنمية الاقتصادية في مصر.

منهج الدراسة:

يستند هذا البحث على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي لتحليل التطورات الذي حدثت لكل من عدد المشتغلين ومعدل النمو الاقتصادي وكذلك العلاقة بينهما، كما تم عرض تطورات السياسات المالية والسياسات النقدية وأثرها على البطالة في الاقتصاد المصري، وتحليل التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي المصري، والموازنة العامة الصادرة عن وزاره المالية.

خطة البحث:

•**المبحث الأول:** طبيعة اوضاع التشغيل ومشكله البطالة في مصر قبل بدء برنامج اصلاح الاقتصادي ٢٠١٦

المطلب الأول: مشكله البطالة والعوامل المؤثرة على في اختلالات سوق العمل في مصر.

المطلب الثاني: اسباب وجود البطالة في مصر.

•**المبحث الثاني:** السياسات الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦واثرها على البطالة.

المطلب الأول: السياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها التوظيفية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي واثارها التوظيفي

المبحث الأول

طبيعة اوضاع التشغيل ومشكله البطالة في مصر قبل بدء برنامج اصلاح الاقتصادي ٢٠١٦

تمهيد وتقسيم:

تختلف صفات سوق العمل عن صفات اي سوق آخر، هو مرتبط بعنصر العمل الذي هو من العناصر الديناميكية من عناصر الانتاج، بالإضافة الى ارتباطه بالإنسان وهو الهدف الاول لأي نظام اقتصادي. وطبيعة سوق العمل تختلف وفقا لاختلاف النظام الاقتصادي المتبع والمراحل التي يمر بها هذا الاقتصاد، وسوق العمل بالاقتصاد المصري يتصف كأحد الاقتصاديات النامية بصفات معينه كتوزيع القوى العاملة على الاماكن الجغرافية والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ولقد ذهب البعض الا ان اختلالات سوق العمل في مصر من جانب العرض من حيث القوى العاملة، وارجعته الى التدفقات السنوية التي لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل من مخرجات التعليم، وذهب بعض الاخر الى قصور الاستثمارات للأنشطة الاقتصادية المختلفة او سوء استخداماتها المختلفة مع زيادة معدل نمو السكان، بالإضافة الى عدم وجود سياسة مناسبه او اتخاذ تدابير لتحقيق التوازن بين العرض والطلب مما ادى الى مزيد من اختلال في سوق العمل.

وعدم وجود من ناحية أخرى استراتيجية مناسبه لسوق العمل يزيد من حده المشكلة على مستوى المنشآت، ومن ناحية اخرى نجد ان الانتشار البطالة له اسباب عديده في الاقتصاد المصري تؤدي الى نتائج اقتصاديه سوف نعرضها من خلال مطلبين

- **المطلب الأول:** مشكله البطالة والعوامل المؤثرة على في اختلالات سوق العمل في مصر.
- **المطلب الثاني:** اسباب وجود البطالة في مصر .

المطلب الأول

مشكله البطالة والعوامل المؤثرة على اختلالات سوق العمل في مصر

يعتبر التعداد العام لسكان بمصر وكذلك بحث العمالة بالعينة بمصر اللذان يصدران عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بمصر هم المصدر الاساسي للبيانات واحصاءات العمالة بمصر، وبالتالي فان اي بيانات تصدر عن باحثين افراد او مؤسسات بحثيه محليه كبيانات الواردة في تقارير البنك المركزي او حتى الهيئات الدولية ومنظمه العمل الدولية او صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انما تعتمد على هذه الاحصاءات كمرجع الرئيسي لها.

اولا: الاختلال بين العرض والطلب (وارتفاع معدل البطالة)

من العلامات الرئيسية لمشكله البطالة في مصر ان اعداد العاطلين ظل في زيادة مستمر، ويمكن ان نتعرف على اهم الاختلالات التي يتصف بها سوق العمل في مصر من خلال عرض لتحليل هيكل سوق العمل واهم الاختلالات التي توجد فيه.

جدول رقم (١)

عدد السكان والقوه العاملة ومعدل البطالة في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥.

السنة	عدد السكان بالمليون	قوه العمل بالمليون	عدد المشتغلين بالمليون	عدد المتعطلين بالمليون	معدل البطالة ٪
٢٠١٠	٧٨,٨	٢٦,١٨٠	٢٣,٨٢٩	٢,٣٥١	٪٩
٢٠١١	٨٠,٥	٢٦,٥٢٩	٢٦,٢٣٤	٣,١	٪١١,٨
٢٠١٢	٨٢,٦	٢٧,٠٢٠	٢٣,٥٩٥	٣,٤٢٤	٪١٢,٦
٢٠١٣	٨٤,٦	٢٧,٦٢٢	٢٣,٩٧٣	٣,٦٤٨	٪١٣,٣
٢٠١٤	٨٦,٨	٢٧,٩٤٤	٢٤,٢٩٨	٣.٦٥٤	٪١٣,٣
٢٠١٥	٨٩	٢٨,٤٣٠	٢٤,٧٧٨	٣,٦٥٢	٪١٢,٧
نسبه التغير خلال الفترة٪	٪١٤,٥	٪٨,٦	٪٤	٪٥٥,٣	٪٤,١

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، والبنك المركزي التقرير السنوي اعداد مختلفة، من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ الي السنة المالية٢٠١٤/٢٠١٥.

وبمراجعة **الجدول رقم (١)** ان حجم قوه العمل في زياده مستمرة وذلك بسبب الزيادة السكانية ففي السنة ٢٠١٠ بلغ عدد السكان ٧٧,٧ مليون نسمة، وبلغت والقوه العاملة ٢٦,١٨٠ مليون

نسمة وعدد المشتغلين منهم ٢٣,٨٢٩مليون نسمة وعدد المتعطلين٢,٣٥١ مليون نسمة وبلغ معدل البطالة السنوي بلغ ٩٪،في السنة ٢٠١١ بلغ عدد السكان٨٢,٣ مليون نسمه والقوى العاملة ٢٦,٥٢٩مليون وبلغ عدد المشتغلين ٢٣,٣٤٥ مليون نسمه وعدد المتعطلين خذ بلغ ٣,١٨٣وبلغ معدل البطالة السنوي ١١,٨٪، وفي السنة ٢٠١٣بلغ عدد السكان٨٤,٨مليون نسمه وعدد القوى العاملة٢٧,٦٢٢مليون نسمه وبلغ عدد المشتغلين٢٣,٩٧٣مليون نسمه بلغ عدد المتعطلين٣,٦٤٨مليون نسمة بلغ معدل البطالة السنوي١٣,٣٪، وفي السنه٢٠١٤بلغ عدد السكان٨٦,٧مليون نسب وبلغت القوى العاملة ٢٧,٩٤٤ مليون نسمة وبلغ عدد المشتغلين٢٤,٢٩٨مليون نسمة وبلغ عدد المتعطلين٣,٤٥٨مليون نسمة وبلغ معدل البطالة السنوي ١٣,٣٪، وفي السنه٢٠١٥ بالك عدد السكان ٨٩ مليون نسمه بلغت القوى العاملة ٢٨,٤٣٠ مليون نسمه بلغ العدد المشتغلين ٢٤,٧٧٨مليون نسمه وبلغ عدد المتعطلين ٣,٦٥٢ مليون نسمة وبلغ معدل البطالة السنوي ١٢,٧٪، اما بالنسبة التغير٪ خلال الفترة ان التغيير بلغ في عدد السكان ١٤,٥٪ وهو تغير غير بسيطة اما بالنسبة التغير خلال الفترة في القوى العاملة فقد بلغ ٨,٥٩٪، أما بالنسبة التغير خلال الفترة في عدد المشتغلين فقد بلغ ٣,٩٨٪ اما بالنسبة للتغير خلال الفترة في اعدد المتعطلين فقد بلغ نسبة ٥٥,٣٣٪ وهي نسبة كبيرة جدا، متأثرة معدلات البطالة بشكل سلبي منذ السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ بسبب الازمه التمويلية العالمية وظلت معدلات المتعطلين مرتفعة ويرجع ذلك إلي ثروتي يناير ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٣ والتي كان لها اثر كبير في تفاقم مشكله البطالة في مصر[١].

ثانيا: الارتفاع النسبي للبطالة بين الاناث:

يتضح من **الشكل رقم (١)** أن نسبة الإناث المتعطلين عن العمل اكبر من نسبة الذكور، في السنة ٢٠٠٩ كان عدد المتعطلين من الذكور ١,٠١٣ وكان معدل البطالة للذكور٥,٢٪، وكان عدد المتعطلين من الاناث١,٣٦٥بمعدل بطالة يصل الي٢٣٪،وفي السنة ٢٠١٠كان عدد المتعطلين من الذكور٠,٩٨٧ وكان معدل بطالة الذكور٥٪وكان عدد المتعطلين من الاناث١,٣٦٤بمعدل بطالة

[١] - د. هبه صالح مغيب، " الإطار المؤسسي لسوق العمل في مصر: وصف وتقييم مع مقترحات الاصلاح "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، دار المنظومة،٢٠١٧، ٤٢

للإناث يصل الي ٢٢,٥٪ ويرجع هذا التراجع إلي انتهاء الازمه التمويلية العالمية٢٠٠٨، وفي السنة٢٠١١كان عدد المتعطلين الذكور١,٨٢٢بمعدل بطالة للذكور يصل إلى٨,٩٪وكان عدد المتعطلين الاناث١,٣٦١بمعدل بطالة للإناث يصل الي ٢٢,٧٪ وترجع اسباب هذه القفزة في معدل البطالة إلي ثوره يناير٢٠١١وما شهدته البلاد من اضطرابات سياسية واجتماعية وما ترتب عليها اضطرابات اقتصاديه، وفي السنه٢٠١٢ كان معدل المتعطلين الذكور١,٩٤١ بمعدل البطالة للذكور يصل إلى٩,٣٪ وكان عدد المتعطلين من الاناث يصل ١,٤٨٣بمعدل بطاله اناث يصل الى٢٤,١٪في السنة ٢٠١٣ كان عدد المتعطلين من الذكور٢,٠٨٤ ومعدل البطالة للذكور يصل الى ٩,٩٪ وكان عدد المتعطلين من الاناث١,٥٦٤بمعدل بطاله للإناث يصل الى٢٤,٢٪،وفي السنه ٢٠١٤ كان عدد المتعطلين من الذكور٢,٠٥١ بمعدل البطالة يصل للذكور يصل إلى٦,٩٪ كان عدد المتعطلين من الاناث١,٥٩٤بمعدل البطالة يصل الى٢٤٪، وفي سنه ٢٠١٥ كان عدد المتعطلين من الذكور ٢,٤٧٧ بمعدل بطالة للذكور يصل إلى٩,٤٪كان عدد المتعطلين من الاناث١,٦١٩بمعدل بطاله للإناث ٢٤,٢٪.

شكل رقم (١)

التقديرات السنوية لمعدلات البطالة طبقا للنوع من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥

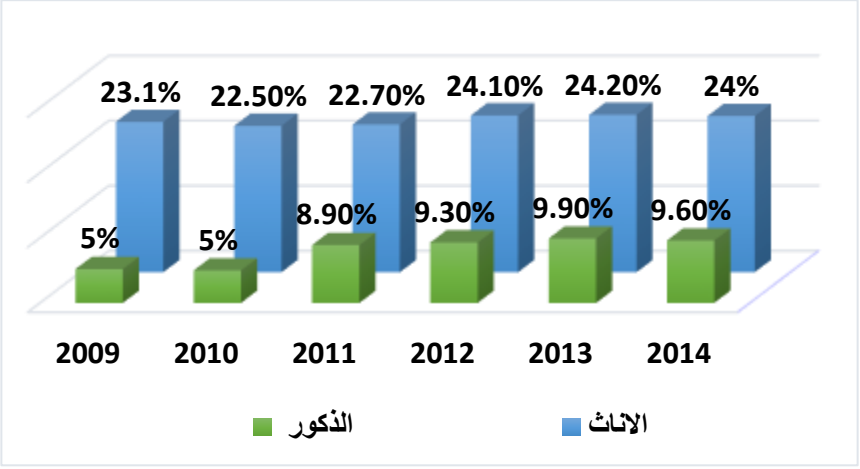

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصاء السنوي اعداد مختلفة، من ٢٠٠٩/٢٠١٥

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين

وبمراجعة **الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢)** يبين أن نسب البطالة ترتفع مع ارتفاع نسبة التعليم، بمعني أن اقل نسب بطالة عند الاميين، (من التعليم الاقل من المتوسط حتى التعليم ما بعد جامعي) ففي سنه ٢٠١٠ وصلت قوه العمل للأميين إلي٦,٣٧٦مليون وصل عدد المتعطلين٥٦,٢الف وتكون نسبه البطالة في الأميين وصلت٠,٩٪،

وفي سنة٢٠١٥انخفضت قوه العمل إلي الأميين إلي٤,٠٩٢ مليون بالنسبة للتغير خلال الفترة قد وصل الي-٣٥,٧٪، ولكن من الملاحظ أن نسبة المتعطلين قد ارتفعت لتصل إلى١٥٩,٤ألف وتكون نسبه المتعطلين قد بلغت٣,١٪ووصلت نسبة التغيير خلال الفترة إلي ١٨٣٪اما بالنسبة ليقرأ ويكتب ففي سنة٢٠١٠قوه العمل كانت٢,٤٢٣مليون وبلغت عدد المتعطلين إلي ٢٩,٧ألف متعطل بنسبة تعطل بلغت١,٢٪، وفي سنة ٢٠١٥ بلغت قوه العمل ٢,٨٥٩مليون وبلغت عدد المتعطلين١٦٤,٥ألف متعطل بنسبة بالغت٥,٨٪ونسبة تغيير خلال الفترة قد وصلت الي٤٦٥,٥٪، بالنسبة للمؤهل المتوسط ففي٢٠١٠فنجد ان قوه العمل قد بلغت٨,٥١٠ مليون وأن نسبه المتعطلين قد بلغت ١,٠٤٣مليون نسبه البطالة في المؤهل المتوسط قد وصلت ١٢,٣٪، وفي سنة ٢٠١٥ بلغت قوه العمل٩,٤٠٨مليون بنسبة تغيير وقد وصلت إلي ١٠,٤٪ وبلغ عدد المتعطلين ١,٥٩٢مليون بنسبة بلغت نسبة التغير خلال الفترة ١٦,٩٪.

جدول رقم (٢-٢)

نسبه المشتغلين والمتعطلين وفقا للحالة التعليمية في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ (الوحدة بالمئات)

الحالة ألتعليمية /السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	التغير خلال الفترة
قوه العمل امي	٦٣٧٦٠	٦٤١٣٩	٥٩٩٩٨	٦٥٧٦٢	٤٠٩٢٧	-٣٥,٧٪
متعطلون امي	٥٦٢	١٩٨٩	١١٠٢	٣٨٠٥	١٥٩٤	١٨٣٪
قوه العمل يقرأ ويكتب	٢٤٢٣١	٢٤٠٢٩	٢٤٣١٩	٢٥٥٠٧	٢٨٥٩٣	١٧,٧٪
متعطلون يقرأ ويكتب	٢٩٧	١٣٠٨	١٠٣٩	٢٢٢١	١٦٤٥	٤٦٥,٥٪
قوه العمل أقل من متوسط	٢٦٩١١	٢٧٥٠٧	٣٠٠١١	٣٢٥٠٩	٣٩١٨٢	٤٥,٣٪

الحالة ألتعليمية /السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	التغير خلال الفترة
متعطلون اقل من متوسط	٨١٧	٢٣٨٩	٢٩٦٨	٣٧٦٥	٣٤٩٤	٣٣٠,٨٪
قوه العمل مؤهل متوسط	٨٥١٠٨	٨٦٥٧٦	٩٠٥٠٢	٨٨٥٩١	٩٤٠٨٣	١٠,٤٪
متعطلون مؤهل متوسط	١٠٤٣٩	١٣٩٧٦	١٥٩٢٥	١٤٤٩١	١٥٩٢٥	٥٢,٨٪
قوه العمل مؤهل فوق المتوسط	١٢٤٧٥	١٢١٦٦	١٢١٠٨	١٢١٩٧	١٢٩٦٥	٤٪
متعطلون مؤهل فوق المتوسط	٢٠٦٨	١٩٤٠	١٨٣٢	١٣٩٩	١٧٣٥	١٦٪-
قوه العمل مؤهل جامعي فما فوق	٤٩٣١١	٥٠٨٧٤	٥٣٢٦٧	٥٠٧٩٦	٥٤٢٦٢	٩,٩٪
متعطلون مؤهل جامعي فما فوق	٩٣٢٣	١٠٢٣٢	١١٣٨١	١٠١٧٤	١١٥٩٧	٢٣,٦٪

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصاء السنوي اعداد مختلفة، التغير خلال الفترة تم حساب عن طريق الباحث.

خلال الفترة وصلت إلى ٥٢,٨٪، وبالنسبة المؤهل الجامعي فما فوق ذلك ففي سنة ٢٠١٠ قد بلغت قوه العمل٤,٩٣١مليون وبلغ عدد المتعطلين٩٣٢,٣ألف متعطل بنسبة١٨,٩٪وفي سنة ٢٠١٥بلغت قوه العمل ٥,٤٢٦مليون وبلغ عدد المتعطلين ١,١٥٩مليون متعطل وبلغت نسبة التغير خلال الفترة٢٣,٦٪، ويلاحظ أن نسبة التغيير خلال الفترة في إعداد المتعطلين أكبر من التغيير خلال الفترة في قوه العمل، ويلاحظ أيضا أن نسبة التغيير خلال الفترة في الأميين والذين يقرأون ويكتبون كبيرة جدا خلال الفترة

شكل رقم (٢)

نسبه المشتغلين والمتعطلين وفقا للحالة التعليمية

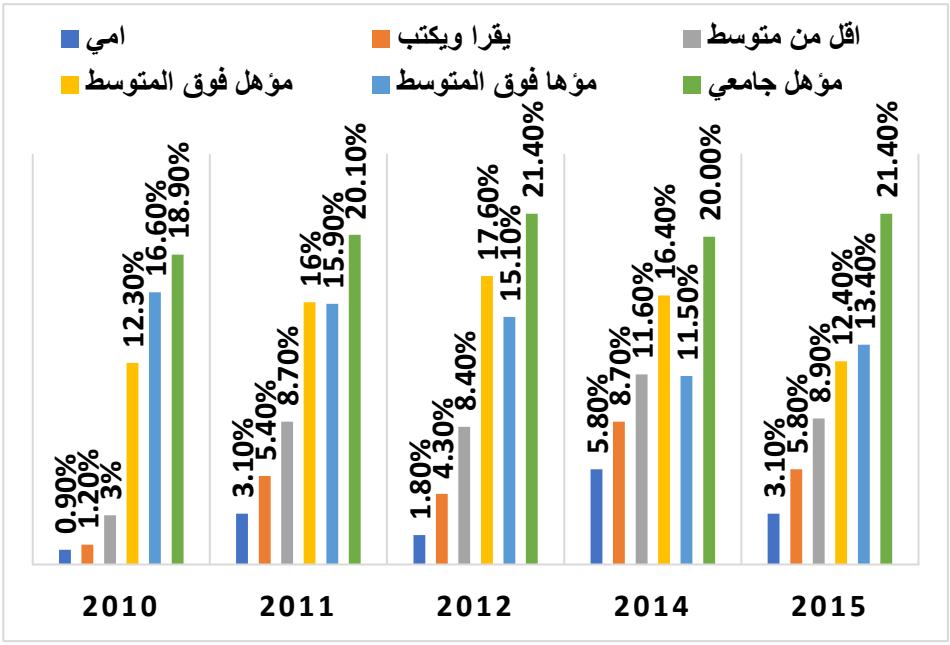

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصاء السنوي اعداد مختلفة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

رابعا: البطالة حسب الفئة العمرية في مصر:

يوضح **الجدول رقم (٣)** ان هناك خلل شديد في نسب البطالة حيث الفئات العمرية حتى من قبل برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري ١٩٩١، ان نسبة الشباب العاطلين (١٥-٢٩) وهما مجموع الصف الاول والثاني من المتعطلين كانت في سنة١٩٨٨ كانت قد وصلت نسبة شباب المتعطلين إلى٨١,٢٪ من إجمالي المتعطلين وفي سنة ١٩٩٨كانت قد وصلت نسبة شباب المتعطلين٨٣,٦٪من إجمالي المتعطلين، وفي سنه٢٠٠٩كانت وصلت إلى كانت قد وصلت نسبة شباب المتعطلين الي ٨٤,١٪ من إجمالي المتعطلين وفي سنة ٢٠١٣كانت قد وصلت نسبة الشباب المتعطلين٧٣,٧٪ من إجمالي المتعطلين.

جدول رقم (٣)

البطالة وفقا للفئات العمرية، (نسبة مئوية ٪)

السنة/الفئة العمرية	١٩-١٥	٢٩-٢٠	٣٩-٣٠	٤٩-٤٠	٥٩-٥٠	٦٤-٦٠
١٩٨٨	٪٢٦,٥	٪٥٥,٢	٪٩,٢	٪٥,٥	٪١,٣	٪٢,١
١٩٩٨	٪٢٣,١	٪٦٠,٥	٪٩,٤	٪٣,٣	٪٣	٪٠,٧
٢٠٠٩	٪١٦,٣	٪٦٧,٨	٪٧,٧	٪٤,٣	٪٤,٠	٪٠
٢٠١٠	٪١٢,٢	٪٧١,٣	٪١٠,٧	٪٤,٨	٪٠,٩	٪٠,١
٢٠١١	٪٩,٩	٪,٦٢	٪١٤,٥	٪١٠,١	٪٢,٣	٪٠,٥
٢٠١٢	٪١١,٢	٪٦٥,٧	٪١٧,٣	٪٥	٪٠,٨	٪٠,١
٢٠١٣	٪١٠,٧	٪٦٣	٪١٦,٦	٪٦,٦	٪٣,٢	٪,٠

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الصف الأول والثاني من، خالد السروجي،" رسالة دكتوراه الاثار التوظيفية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في مصر"، نقلا عن د. سمير رضوان، "العمل والبطالة في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقه عمل رقم ٧٠، اغسطس ٢٠٠٢، ص٩، باقي الصفوف من مركز التعبئة والاحصاء النشرة السنوية المجمعة لبحث القوي العاملة.

خامسا: انتشار ظاهره تشغيل الأطفال:

تعتبر ظاهره تشغيل الاطفال ظاهره عالميه ، وتشير التقديرات العالمية التي نشرت في سبتمبر ٢٠١٧ الى ان عدد الاطفال العاملين في سن ٥- ١٧ عمل قد وصل حول العالم الى ١٥٢ مليون طفل، اي ان واحد من كل عشره اطفال تقريبا، وقد انخفض عمل الاطفال منذ ذلك الحين في عام ٢٠٠٠، ولكن الوتيرة قد تباطأت بين عامين ٢٠١٦/٢٠١٢ بالنسبة للاتجاهات الحالية، سيبقى هناك ١٢١مليون طفل يعملون في عام ٢٠٢٥، بالرغم الموجود عده اتفاقيات اصدرتها منظمه العمل الدولية لتحد من هذه الظاهرة الخطيرة[1]، والامر لا يقل خطورة في الاقتصاد المصري حيث ان عماله الاطفال في مصر قد تصل الى عده ملايين ،في احدى الدراسات تؤكد الزيادة عماله الاطفال في مصر حيث تعرض دراسة انه في الفترة ما بين ١٩٩٩/٢٠٠٣بلغت نسبه الاطفال الملتحقين بالتعليم الاساسي ٨٧٪من الذكور ٨٣٪ من الاناث، وان حوالي ٦٪ من الفئه

1-https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_596068/lang--ar/index.htm

العمرية ٥ -١٤ يعملون وان٧٨٪ منهم يعملون في قطاع الزراعي، و اعاده هؤلاء الاطفال العاملين خلال الفترة المشار اليها حوالي ٢ مليون طفل عام[١]،

المسح الذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لعمل الطفل في مصر عام ٢٠١٠ قد كشف، عن وجود١,٦مليون طفل اعمارهم بين (١٢- ١٧) سنه يعملون ويمثلون٩,٣٪ من الاطفال، ويرتفع معدل عمل الاطفال كثيرا في المناطق الريفية عنه في المدينة، وبترتيب اماكن عمل الاطفال المحافظات الريفية الواقعة على الحدود ثم ترتفع النسبة في ريف الوجه البحري حتى تبلغ ذروتها في ريف وصعيد مصر، وليست معالجه ظاهره عماله الاطفال بالأمر السهل، كون اسبابها متشابكه ومتسعه، ويوجد في مصر قانون عمل يمنع تشغيل الاطفال دون سن الرابعة عشر [٢].

سادساً: ظاهره الازدواج والامتداد الوظيفي:

أما بالنسبة الازدواج الوظيفي فهو بسبب انخفاض الاجر الحقيقي والنقدي وعدم مواكبة لمعدلات التضخم المرتفعة يضطر الفرد أن يشغل أكثر من وظيفه في انن واحد ، وأغلب هؤلاء من موظفي القطاع العام والحكومة ، وعلي الأخص الطبقة الوسطي من الحرفيين والعمال الذين يلجؤون إلى القطاع الخاص او يعملون لحساب أنفسهم ، بالإضافة إلي أن انخفاض الجهد المبذول لأداء العمل وانخفاض وقت والعمل في القطاع الرسمي ، بالإضافة ان القطاع الخاص يفضل البحث عن هؤلاء يطلبهم نظرا لخبرتهم و انخفاض تكلفتهم على صاحب العمل حيث انه لا يتكفل بدفع تأميناتهم الاجتماعية كالإضافة الى ضعف قدرتهم على المساومة مثل العمال المتفرغين[٣] أما بالنسبة الامتداد الوظيفي فان تحديد قوه العمل في الاقتصاد ترجع إلى ما توصيات منظمة العمل الدولية وشأنها في ذلك ، وتم تحديدها بحيث تشمل السكان النشيطين اقتصاديا والذين هم في سن معينه من (١٥الي٦٤)، ويتم تقسيم القوى العاملة الى العاملين وعاطلين عن العمل ويتم بناء على ذلك حساب

[1]- Dr. Doaa M. Salman," The Effect Globalization on child labor in Contemporary, vol487, 2007.P 45.

[٢] - د. انتصار السيد المغاوري، "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحه عماله الاطفال بمصر في ضوء الاتفاقيات الدولية لعماله الاطفال"، المجال العلمية لكليه رياض الاطفال، المجلد الخامس العدد الثاني، جامعه المنصورة، ٢٠١٨، ص ١٥١

[٣] - د. رمزي ذكي، استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٩، معهد التخطيط القومي، القاهرة ،١٩٩٣، ص ٣١٧

معدلات البطالة في الاقتصاد المعني[١] الاقتصاد المصري يتصف بزيادة اعداده، وكثافه سكانه ومن هم في سن العمل من بين سكانه، لذلك ذهبت القوانين المختلفة على اعتبار ان من يبلغ سن ٦٠ عاما يعتبر خارج قوه العمل. وهو الاصل والمعمول به، الا ان المشرع قد مد السن لفئات معينه منها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وكذلك الحال بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية فقد مد سن المعاش ليصل الى ٧٠ عاما، وقد يكون المشرع رؤية في ذلك، الا ان الامر بالطبع يؤثر على ازدياد مشكله البطالة وخاصه بين الشباب ويتم هذا التأثير من خلال آليتين هما، الاولى هي زياده دخول هذه الفئات والتي من الممكن استخدامها في توفير عدد من فرص العمل للشباب حيث تكون اجوره اقل بكثير من تلك التي تم المد لهم، وبالطبع ينطبق هذا الامر على ظاهره الازدواج الوظيفي في هذه النقطة من التحليل، اما الاليه الثانية فتتمثل في اعداد من يتم المد لهم فوق سن المحدد وامكانيه ان تكون هذه فرص عمل جديده بنفس الاعداد.

سابعاً: تشبع الحكومة والقطاع العام بالمشتغلين:

يوضح الجدول التالي تطور عدد العاملين ونسبتهم في كل من الحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال الى اجمالي عدد المشتغلين

جدول رقم (٤)

إجمالي المشتغلين والعاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال من سنه ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ الي ٢٠١٣/٢٠١٤

السنة / القطاع	إجمالي المشتغلين بالمليون	العاملون بالقطاع الحكومي بالمليون	نسبه المشتغلين بالقطاع الحكومي إلى الاجمالي ٪	العاملون بالقطاع العام وقطاع الاعمال	العاملون بقطاعي العام والأعمال إلى الإجمالي ٪
٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٣٨٢٩	٥٦٨٨	٪ ٢٣,٨	٧٧٩٢٦٢	٪ ٣,٢
٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٣٣٤٤	٥٥٦٤	٪ ٢٣,٨	٨٣٤٩٤٢	٪ ٣,٥
٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٣٥٩٤	٥٤٣٨	٪ ٢٣	٨٤٤٨١٤	٪ ٣,٥
٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٣٩٧٣	٥٥٤٩	٪ ٢٣,١	٨٧٠٧١٥	٪ ٣,٦
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٤٢٩٨	٥٧٥٢	٪ ٢٢,٩	٧٨٧٩٠٥	٪ ٣,٢
التغيير خلال الفترة ٪	٪ ١,٩	٪ ١,١	٪ ٢,١-	٪ ١	٪ ٠

[١] - د. عوض مختار هلوده، "البطالة في مصر قياسها واساليب العلاج"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، جمعيه الاقتصاد والاحصاء والتشريع، ١٩٩٨، ص ٣٤٣

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على جهاز التعبئة والإحصاء، الكتاب السنوي اعداد مختلفة ٢٠١٠ من إلى ٢٠١٥.

يتضح أن نسبة العاملين في الحكومة منذ سنه ١٩٩٨ كانت قد بلغت ٤,٧٩٣ مليون مشتغل بنسبة تصل الي٢٣,٩٪ من إجمالي عدد المشتغلين الذي كان يقدر٢٠,٠٣٣مليون مشتغل وكان عدد المشتغلين في قطاع العام ١,٣٤٩ مليون مشتغل بنسبة تصل الي ٨,٦٪ من إجمالي عدد المشتغلين [١].

ويتضح من **الجدول رقم (٤)** الحكومة والقطاع العام وقطاع لم يعودوا قادرين استيعاب المزيد من المشتغلين، فقي سنه ٢٠١٠ حيث بلغ عدد المشتغلين بالحكومة في سنة ٥,٦٨٨ مليون بما يعادل ٢٣,٨٪من إجمالي عدد المشتغلين بينما بلغ عدد المشتغلين في اقطاعي العام والأعمال ٧٧٩ ألف عامل بنسبة تغير إلي ٣,٢٪من اجمالي عدد المشتغلين، وفي سنه ٢٠١٤بلغ عدد المشتغلين في الحكومة ٥,٧٥٢مليون مشتغل بنسبة تصل إلى ٢٢,٩٪من إجمالي عدد المشتغلين وبلغ عدد العاملين في قطاعي العام والأعمال ٧٨٧الف مشتغل بنسبة تصل إلى ٣,٢٪من إجمالي مالي عدد المشتغلين أما بالنسبة للتغير في عدد العاملين في القطاع العام يرجع إلي الاتجاه العام الذي اتجهت إليه الحكومة من خصخصة في نهاية القرن الماضي، أما بالنسبة للتغير خلال الفترة فلا يوجد تغير ملحوظ باستثناء تغير عدد المشتغلين في الحكومة بنسبة -٢,١٪ خلال الفترة٢٠١٠ إلي ٢٠١٤.

[1]- Source: Samer Radwan," Employment and Unemployment in Egypt", Working Paper No. 70, (ECES) KAURO، August 2002, P 7.

المطلب الثاني

اسباب وجود البطالة في مصر

أولا: ارتفاع معدل نمو السكاني وزيادة جانب العرض في سوق العمل:

ذلك بسبب ارتفاع معدل نمو السكان المضطرد حيث زاد عددهم في الشريحة العمرية حيث تعاني مصر من التزايد المستمر في القوى العمل والناتج عن زيادة معدل النمو السكان بالرغم من زيادة القوى العمل حيث بلغت٢٨,٤٣٠مليون بزيادة قدرها بتغيير خلال الفترة بلغ ١٤,٥٪، وقوه العمل زادت ووصلت إلى بتغير خلال والفترة بلغ ٨,٦٪ ويرجع ذلك إلى اسباب منها ارتفاع معدل البطالة بين الشباب الذي لا يقل عن٦٣٪، وارتفاع معدل البطالة بين الإناث الذي بلغ ٢٤٪.

ثانياً: ضعف قدراستيعاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في خلق فرص عمل

وتأتي مساهمه المشروعات المتوسطة والصغيرة في خلق في خلقه واستيعاب قوه العمل المتاحة والفائضة حيث انها تستخدم طرق مختلفة من الانتاج كثيفه العمل من ثم يؤدي تحفيزها لزياده طلب على العمالة، ومحاوله لإبراز الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في ظل ارتفاع معدلات البطالة وخاصه بطاله خارج الجامعات، حيث كشف الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بدراسة عن المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتهدف هذه الدراسة علي التعرف علي وضع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتبين أن عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة علي مستوي المحافظات في تزايد حيث بلغ اجمالي المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ٩,٦ الف مشروع بأجمالي فرص عمل تصل إلى ٥١,٢ الف فرصه عمل في سنة ٢٠٠٩، وارتفعت عدد المشاريع الممولة لتصل ال ١٩,٣ الف مشروع بأجمالي فرص عمل تصل الى ٨٨,٢سنة ٢٠١٥، وبلغ عدد المشروعات متناهيه الصغر والصغيرة ككل ١٠٣,٢ الف مشروع بأجمالي فرص عمل تصل الى ٤٣٠,٣الف فرصه عمل خلال نفس الفترة وبلغ اجمالي على المشروعات المتوسطة ٤٠٧ الف المنشاة وبلغ عدد العاملين بها ٣٢٢,٦ الف عامل بإجمالي اجمالي

اجور للعاملين تصل الى ٨٠١ مليار جنيه وفقا للتعداد الاقتصاد٢٠١٤ /٢٠١٥ ، وبالرغم من انشاء جهاز تنميه المشروعات الصغيرة والاهداف التي يعمل عليها في تحقيق دوره بالإضافة الى دور الى دور البنوك الزراعية والصناعية والتجارية وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة الى ان هذه المشروعات لم توفر عددا كبيرا بالقدر الكافي والمنتظر منها لقد يرجع ذلك الى بعض هذه بعض هذه المشكلات في الصناعة ومشكلات التمويل[١].

ثالثاً: عدم كفاية المعلومات ودقتها عن سوق العمل وقصور التخطيط اللازم للقوى العاملة:

ظهور البطالة جاء نتيجة قصور التخطيط للقوى العاملة او عدم استخدام الامثل للموارد البشرية وعند هذا الكسور الى وجود تخصصات في سوق العمل بها وفره في المعروض وايضا هناك تخصصات في سوق العمل تعاني من نقص شديد ويفهم من هذا غياب السياسات التنسيقية بين منظومه التعليم ومتطلبات سوق العمل وهو ما يعمل على زياده تفاقم ظاهره من البطالة ويؤدي قصور التخطيط الي وجود اختلالين متلازمين، ويتمثل الاختلال الاول في عدم توافر الاحصائيات والبيانات عن احتياجات سوق العمل وعدم وجود اجهزه ذات كفاءه تحدد العمالة الزائدة ومدى امكانيه تحويل هذه العمالة الى مجالات اخرى منتجه، واخيرا انعدام التنسيق بين كافه اطراف التعامل في سوق العمل. والاختلال الثاني يتمثل في استمرار تدفق خارجي التعليم العالي والجامعات على الرغم من زيادة المعروض منهم وانخفاض مستوى كفاءتهم ونوعيته وهما ينتج عنه بطالة سواء كانت صريحه او مقنعه وكذلك العمالة الفائضة من هنا تأتي اهميه وقوه التخطيط لمعرفه الاعداد المتاحة والمطلوبة لمواجهه الاختلال بين العرض والطلب في القوى العاملة[٢].

---

[١] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

[2] -Rugui Assaad,"Unemployment and youth insertion in the labor market in Egypt", working paper no ١١٨, ECES, February ٢٠٠٧

رابعا: الازدواجية والتشوه في سوق العمل المصري بين التشغيل الرسمي والغير الرسمي:

سوق العمل في مصر ينقسم الى سوقين رئيسيين

١-سوق العامل الرسمي (المنظم)

ويتميز هذا السوق بوجود التشريعات والتدخلات الحكومية وضمانات التشغيل كما يتمتع بالتأمينات الاجتماعية والإجازات مدفوعات الاجر وارتفاع متوسط الاجر عن السوق غير المنظم، وينقسم هذا السوق بدوره الى ثلاثة اسواق فرعيه عبارة عن الحكومة، والقطاع العام، والقطاع الخاص المنظم وهذه القطاعات تتصف بالاستقرار والجمود الشديد.

٢-سوق العمل غير الرسمي (غير المنظم)

في البداية يوجد اختلافات كبيره بين المهتمين حول مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، وقد تعددت المصطلحات التي أطلقت عليها، فهناك الاقتصاد الخفي، او السري، او الاقتصاد الموازي، او الظل، او الاقتصاد التحتي، وغيرها من المصطلحات العديدة والمتنوعة لهذا تنوعت التعريفات التي يتم بها تعريف هذا النشاط.

ويمكن وصف هذا السوق بارتباطه الوسيط بسلاسل الامداد، ويتمتع ايضا بالديناميكية والمرونة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق بسرعه اكبر من القطاع الرسمي، وارتباطه بالاحتياجات الأساسية والمباشرة للمواطنين خاصة بحدود الدخل، وقد حول قانون العمل رقم ١٢ لسنه ٢٠٠٣ تحديد الانواع المختلفة للعمالة ،فأشار في المادة ٢٦ الى ان العمالة غير المنتظمة تشمل عمال البحر، وعمال المحاجر المناجم، وعمال الزراعة الموسمية، وعمال المقاولات وقد ذكر البيان ان هذه العمالة لم تأتي على سبيل الحصر، بمعنى ان للحكومة ان

تضيف لها فئات اخرى ،وهناك فئه اخرى استعراضها القانون العمل في الباب الخاص بالأجور من العمالة الشهرية، او العمالة اليومية ،وحدد كيفيه حصول كل منهم على اجري[١].

بالاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم) يعمل تقريبا٦٣٪ من اجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيها ألزراعة، وأيضا يعمل بالاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم) حوالي٥٠ % من العمالة غير الزراعية في مصر [٢]، ويساهمون بما يوازي من٣٠٪ الي٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي [٣].

أ-اسباب العمل غير الرسمي (غير المنظم)

- عدم الغاء قرار ١٩٦٢ بالتزام الدولة بالتعيين في القطاع الحكومي والعام، وارتباط معظم المزايا والخدمات الرسمية بالوظيفة الحكومية، وهو ما يجعل حوالي ٨١٪ من العاطلين في مصر في انتظار الوظيفة الحكومية [٤].
- ضعف الاقتصاد عن قدره توليد عدد كافي من فرص العمل الرسمية لاستيعاب الداخلين الجدد الذين ارتفع عددهم بشكل كبير منذ بدأيه التسعينات.
- ضعف مستويات المعيشة يجعل الأسرة تدفع بأبنائهم الى سوق العمل، وهو ما يعني عدم وجود اي فرصه للحصول على وظيفة رسمي في المستقبل

[١] -د. عبد الفتاح الجبالي، القطاع غير الرسمي وسوق العمل، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، سبتمبر ٢٠٢١، ص٣

[2]- ILO. 2018. "Women and men in the informal economy: A statistical picture", Third edition

[3]- Medina, L., and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over - the Last 20 Years? IMF 2 Working Paper 18/17

[4]- Dimova, R., S. Elder, and K. Stephen. 2016. Labor market transition of young women and men ILO. - 2018. "Women and men in the informal economy: A statistical picture", Third edition[1] Medina, L., and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF 2 Working Paper 18/17. the- middle east and north Africa. 5 6 ILO, work4youth, publication series No. 44.

ب-سمات العمل غير الرسمي (غير المنظم)

- يعمل ٦٠,٤٪ من العمالة غير الرسمية في القطاع غير الرسمي، بينما يعمل البقية ٣٩,٦٪في القطاع الرسمي تحت الترتيبات غير الرسمية اي دون عقود أو تأمينات.
- بالنسبة للتوزيع المهني للعاملين بالقطاع غير الرسمي، فان ٤١,٢٪ من الموظفين لدى الغير، و١٨,٨٪ منهم اصحاب الاعمال، و٢٠,٥٪ يعملون لحسابهم الخاص.
- اما بالنسبة لتوزيع القطاعي، وتأتي الزراعة في المرتبة الاولى حيث يعمل بها ٤٤,٨٪ من اجمالي العمالة الغير رسميه، وتأتي في المكتبة الثانية الصناعة ٢٤,٦٪ يرتكزون بشكل اساسي في الورشة الصغيرة ومصانع الأغذية ومصانع اعاده التدوير، وهاتي في المرحلة الأخيرة الخدمات بنسبه ٣٠,٦٪ ويرتكزون في قطاع التشييد وتجاره التجزئة والمطاعم.
- اما عن التوزيع النوعي يتضح ان النساء ترتكز في الاعمال الزراعة، وتنخفض نسبه صاحبات الاعمال بشكل واضح مقارنه بالرجال.
- وتفتقد العمالة غير الرسمية للتأمينات الصحية والاجتماعية والإجازات المدفوعة في الاجر وهو ما يجعلها شديده الهشاشة لأي صدمات متوقعه.
- المشروعات متناهيه الصغر والصغيرة في مصر، تتصف بانها مشروعات شديده الهشاشة والضعف وعدم قدره لها الى الوصول الى التمويل اللازم او التكنولوجيا المطلوبة وتمثل حوالي ٩٠٪ من المشروعات غير الرسمية[١].

خامساً: انخفاض الانفاق الاستثماري ومحاباة القطاعات كثيفة راس المال.

سياسات التشغيل والسياسات الاستثمارية تؤثر على أنماط الاستثمار، ويرجع ذلك إلى التركيز عليها المشروعات ذات المرونة المنخفضة الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا راس المال للاستخدام في السوق المحلية دون الوصول إلى الاسواق الدولية بالإضافة إلى استخدام القطاع الخاص

[١] -المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد٧، ٢٠٢٠، ص٨

تكنولوجيا كثيفه راس المال على حساب تكنولوجيا كثيفه العمال[1]، بالإضافة ان معدل الاستثمار انخفض من١٧,٤٪في سنه ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ١٤,٤ ٪ في سنه ٢٠١٤ /٢٠١٥ الاتجاه العام الهابط في الاستثمار الاجمالي كنسبه من الناتج كان انعكس على زيادة معدل البطالة حيث لم تستوعب الاستثمارات الجديدة الداخلية الجدد في السوق.

شكل رقم (٣)

تطور العمالة غير الرسمية في مصر كنسبة من العمالة غير الزراعية

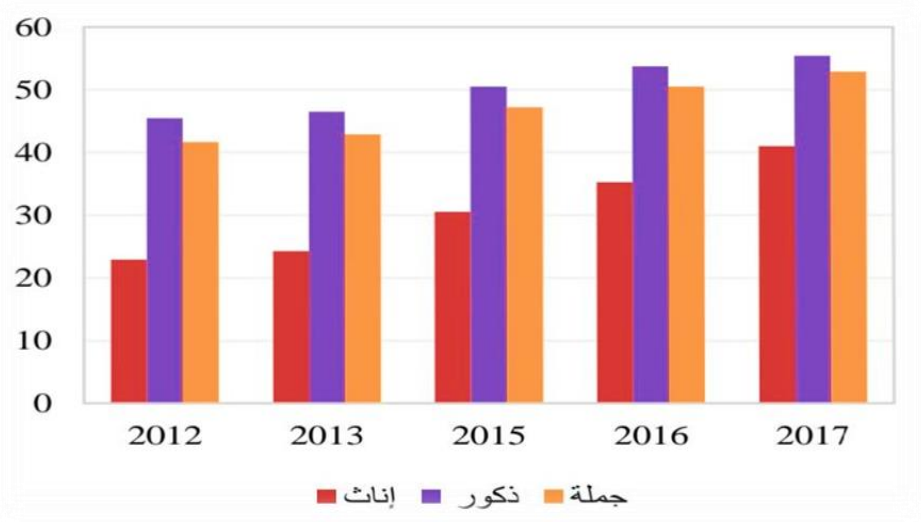

المصدر: world Bank. 2019. World Development Indicators

[1] - ايمان عبد الحميد طه، "منهجيات التنبؤ بأوضاع سوق العمل مع التطبيق على الحالة المصرية" رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ،٢٠١٢ ص ٨٨

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ و اثرها على البطالة

تمهيد وتقسيم:

العنصر البشري يمثل ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في مصر لذلك فإن الاهتمام بالاستثمار في الطاقات والإمكانيات البشرية هو الاستثمار الأمثل ويكون من شأنه تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي.

وإن برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ تضمن تدابير كثيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، وكذلك ما ترتب على بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض سعر الصرف وانخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع البسيطة الاستثمارية وما إلى ذلك من أثر بالغ على التوظيف.

المطلب الأول: السياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها البطالة.

المطلب الثاني: السياسة النقدية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي واثارها البطالة.

المطلب الأول

السياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و آثارها على البطالة

تمهيد وتقسيم:

هناك اثار توظيفيه للسياسة المالية، سواء كانت هذه الاثار مباشره عن طريق توظيف الحكومي، او غير مباشره عن طريق الايرادات العامة او النفقات العامة .

وذلك انه عند زيادة النفقات يزيد الطلب الكلي على نحو يزيد معه مستوى التوظيف والتشغيل في الاقتصاد المصري، وتتوقف هذه الزيادة في التشغيل على مقدار الزيادة في النفقة ونوعها، ويحدث بالعكس بالنسبة للإيرادات العامة والتي تمثل انتقاصا من القدر الشرائية والطلب الكلية، وبالتالي انخفاض مستوى التوظيف والتشغيل في الاقتصاد، ويتوقف ايضا على مقدار الزيادة في الايرادات ونوعيتها.

وفي حاله الاقتصاد المصري والذي طبقت فيه برنامج الاصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ نجد انها سياسات انكماشيه تقوم على علاج المدن العجز المزمن في الموازنة العامة عن طريق تخفيض المصروفات وزيادة الايرادات مما يكون له اثار سلبيه على التشغيل والتوظف.

أولا. السياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و أثارها التوظيفية المباشرة

الحكومة كانت هي المستخدم الاول للعمالة في مصر وكانت حتى بدأيه الثمانينات تقوم بتعيين جميع الخريجين بالجهاز الاداري بالدولة او بمشروعاتها العامة المملوكة لها حتى دون الحاجة إليهم، ومع بدأيه التسعينات شرعت الدولة في تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي، وتضمنا هذا الاصلاح عدم التوسع في اعداد العاملين بالجهاز الاداري بالدولة وبيع القطاع العام.

ولسياسه المالية اثار توظيفيه مباشره تتمثل في تطور اعداد العاملين بالجهاز الاداري بالدولة وتطور نصيب الاجور بالموازنة العامة بها، اما بالنسبة للأثار التوظيفية المباشرة للسياسة المالية فتتمثل في تطور اعداد العاملين بالجهاز الاداري بالدولة ونصيب الاجور بالموازنة.

ويوضح الجدول التالي تطور اعداد العاملين بالجهاز الاداري بالدولة عام ٢٠١٤ إلى عام٢٠٢٠

جدول رقم (٥)

اعداد العاملين بالقطاع الحكومي بالدولة مقارنا بإجمالي قوه للعمل من سنة ٢٠١٤ إلى سنة ٢٠٢٠

البيان /السنة	العاملون بالحكومة (بآلاف)	إجمالي قوه العمل (بآلاف)	نسبه العاملون بالحكومة ٪من اجمالي قوه العمل	نسبة العاملون الحكومة ٪ من إجمالي قوه المشتغلين
٢٠١٥	٥,٠٢٠	٢٨,٤٣١	٪ ١٧,٦	٪ ٢٠,٣
٢٠١٦	٤,٧٢٨	٢٨,٩٣٤	٪ ١٦,٣	٪ ١٨,٧
٢٠١٧	٤,٦٣٤	٢٩,٤٧٤	٪ ١٥,٧	٪ ١٧,٨
٢٠١٨	٥,٣١٦	٢٨,٨٦٥	٪ ١٨,٤	٪ ٢٠,٤
٢٠١٩	٤,٩٥٣	٢٨,٣٤٨	٪ ١٧,٤	٪ ١٨,٩
٢٠٢٠	٤,٨٨١	٢٨,٤٥٨	٪ ١٧,١	٪ ١٨,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة القوي العاملة، أعداد مختلفة من ٢٠١٥ الي ٢٠٢٠

من **الجدول رقم (٥)** يتضح ان اعداد العاملين بالقطاع الحكومي للدولة في سنة ٢٠١٥ وصل إلي٥,٠٢٠ مليون عامل بنسبة تصل إلى ١٧,٦٪ من إجمالي قوه العمل التي تصل إلى ٢٧,٤٣١مليون عامل وبنسبة تصل الي٢٠,٣٪ من إجمالي المشتغلين، وفي سنة ٢٠١٦ وصل عدد العاملين بالقطاع الحكومي إلي ٤,٧٢٨ مليون عامل بنسبة تصل إلى١٦,٣٪ من اجمالي قوه العمل ونسبة تصل الي ١٨,٧٪ من إجمالي المشتغلين، وفي سنة بداية الاصلاح الاقتصادي ٢٠١٧ وصل عدد العاملين بالقطاع الحكومي إلي٤,٦٣٤ مليون عامل بنسبة تصل إلى١٥,٧٪ من إجمالي قوه العمل والتي تصل الي ٢٩,٤٧٤ مليون عامل وبنسبة تصل الي١٧,٨من إجمالي المشتغلين، وفي سنة ٢٠١٨ وصل عدد العاملين بالقطاع الحكومي إلي ٥,٣١٦مليون عامل بنسبة تصل إلى ١٨,٤٪ من اجمالي قوه العمل التي تصل الي ٢٨,٨٦٥مليون عامل ويلاحظ ارتفاع عدد العاملين بالقطاع الحكومي بأكثر من ٦٨٠ ألف عامل رغم انخفاض قوه العمل بأكثر من ٣٩٠ ألف عامل وتصل نسبة العاملين بالقطاع الحكومي إلي إجمالي المشتغلين في هذه السنة الي٢٠,٤٪، وفي سنة

٢٠٢٠ وصل عدد العاملين بالقطاع الحكومي إلي ٤,٨٨١مليون بنسبة تصل ١٧,١٪ من إجمالي قوه العمل والتي تصل إلى ٢٨,٤٥٨ ويعني هذا عدد العاملين بالقطاع الحكومي للدولة كان قد نجح للوصول ١٨,٤٪ من إجمالي قوه العمال ونسبه ٢٠,٤٪ من إجمالي قوه المشتغلين وهذه اعلى قيمه ونسبه لها في سنة ٢٠١٨ قبل ان تنخفض في سنة٢٠٢٠ الى ١٧,١٪ من إجمالي قوه العمل ونسبة ١٨,٦٪ من إجمالي قوه المشتغلين .

كذلك ان عدد العاملين بالقطاع الحكومي للدولة قد زاد بحوالي٢٤٧ ألف عامل خلال فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي من سنه ٢٠١٧الي سنه ٢٠٢٠ وفي نفس الوقت أن الداخلين الجدد لسوق والعمل خلال نفس الفترة قد قل عددهم بنسبة ١,٠١٦ مليون عامل، ورغم زيادة عدد العاملين بالقطاع الحكومي بالدولة، إلا أنها نسبة بسيطة، تؤكد على توجه الدولة في الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية وفي خلق فرص عمل، ويثبت ان الاثر المباشر للسياسة المالية للدولة على مستوى التوظيف هو ضعيف جدا.

واستكمالا لقياس الاثار التوظيفية المباشرة للسياسة المالية نستعرض في ما يلي تطور الاجور بالموازنة العامة عن نفس الفترة ،وبرجوع إلي بيانات، يتضح تطور الأجور في الموازنة العامة فكانت السنه المالية ٢٠١٧/٢٠١٦وصلت إلي ٢٢٥,٥ مليار جنيه بنسبة تصل ٢١,٩٪ من إجمالي النفقات العامة بمتوسط اجر نقدي سنوي بلغ ٤٨,٦٦٠ الف جنيه، ثم زادت قيمة بند الاجور في السنة المالية٢٠١٨/٢٠١٧ في الموازنة لتصل إلي٢٤٠,١مليار جنيه ولكنها تقل كنسبة مئوية لتصل إلى ١٩,٣٪ من إجمالي النفقات بمتوسط اجر سنوي يصل الى٤٥,١٧٠ألف جنيه بمتوسط نقدي يقل عن السنه المالية السابقة بأكثر من ثلاث ألف جنية ويرجع ذلك إلي ارتفاع في عدد العاملين القطاع الحكومي ،ثم زادت بند الأجور في السنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ليصل إلي ٢٦٦,١ مليار بنسبة تصل إلي ١٩,٤٪ من إجمالي النفقات العامة بمتوسط اجر نقدي سنوي يصل ٥٣,٧٣٠ ألف، ثم زاد إجمالي بند الأجور في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليصل إلى ٢٨٨,٨مليار جنيه بنسبة تصل الي ١٩,٤٪ من إجمالي النفقات وبمتوسط اجر نقدي سنوي

يصل إلى ٥٩,١٧٠جنيه، وبالرغم زياد قيمه الاجور النقدية في الموازنة العامة الا انها هناك حاله من الجمود والتراجع بالنسبة لأجمالي الاجور الى النفقات العامة، وهو نتاج لحاله من جمود التي شهادتها السنوات عن غض الطرف عن السياسة الاجرية، وايضا على حساب تثبيت او عدم زيادة او الاستغناء عن العاملين بالجهاز الاداري للدولة من ناحية اخرى، ويأتي انخفاض مستوى الاجر الحقيقي للعاملين بسبب ارتفاع معدلات التضخم، واخيرا يؤكد هذا التحليل مره اخرى على ضعف الاثر المباشر للسياسة المالية على مستوى التشغيل في مصر.

ثانيا.السياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و أثارها التوظيفية غير المباشرة

هناك اثار اخرى بجانب الاثار المباشرة للسياسة المالية في مصر، هناك اثار اخرى غير مباشره للسياسة المالية في مصر على الاثار التوظيفية، فهناك للنفقات العامة اثار توظيفيه، ولإيرادات العامة اثار توظيفيه، وللإدارة الدين العام اثار توظيفيه، وهي تعتبر اثارا غير مباشره لان تأثيرها على التوظف يأتي عن طريق تأثير على متغير وسيط كالاستثمار او الانفاق الذي يؤثر بدوره على التوظف وذلك على النحو التالي.

١.النفقات العامة و أثارها التوظيفية.

أ-النفقات الجارية و أثارها التوظيفية

وتنقسم الموازنة العامة إلى عدة أبواب الباب الأول الأجور وتعويضات العاملين الباب الثاني شراء السلع والخدمات والباب الثالث الفوائد والباب الرابع الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وسوف نقوم بالشرح أثر كل نوع من الإنفاق على النحو التالي.

وفي إطار تحليل الآثار المباشرة السياسة المالية على التوظف نقوم بالربط بين قيمة الأجور وعدد العاملين، أما في الآثار غير المباشرة بالنفقات العامة فسوف نتناول أثر بقية مكونات النفقات العامة وبالنظر إلى **شكل رقم (٤)** يتضح أن الأبواب الأربعة تستحوذ على نسبة كبيرة من الإنفاق العام تتراوح ما بين في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥وبين في السنة المالية

٢٠٢٠/٢٠١٩وحيث أن جزء من هذا الإنفاق يتكون من سلع وخدمات للواردات الحكومية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق المضاعف الكينزي ولكن نظرا إن السلع والخدمات التي تورد للحكومة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا تتراوح بين في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وبين في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ فلن يكون لها تأثير فعلي على الطلب وليس لها تأثير فعال على التشغيل.

شكل رقم (٤)

نسب إنفاق الأبواب الأربعة من إجمالي النفقات

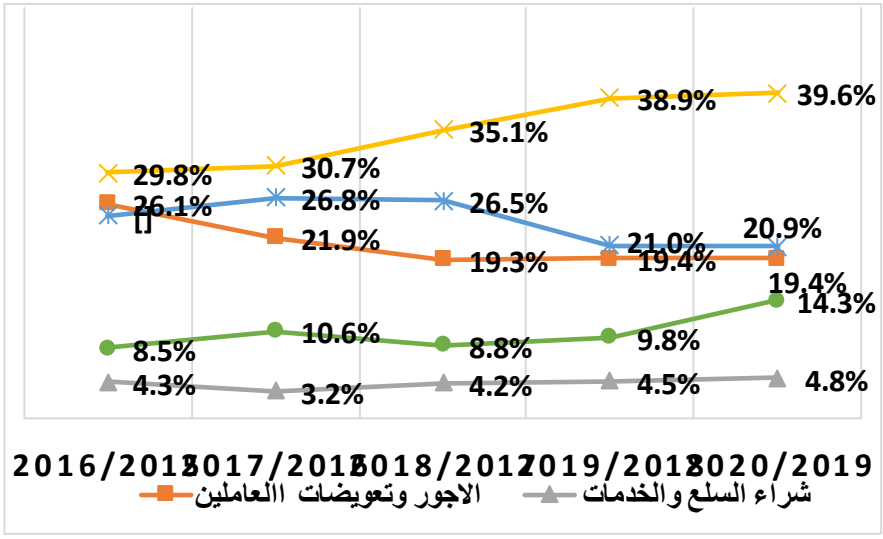

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الموازنة العامة من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ الي السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

ويتضح من **شكل رقم (٤)** السابق ارتفاع نسبة النفقات التحويلية التي لا يكون لها تأثير إيجابيا على التشغيل حيث إنها تكون مدفوعات بدون مقابل مثل الدعم أو الفوائد وبالتالي هي لا تؤدي

إلى زيادة الاستثمارات والتشغيل والنادي في الدوري وخاصة فيما يتعلق بنفقات الدعم التي يشوبها سوء التوزيع ويخرجها هذا عن هدفها الأساسي كأداة لإعادة توزيع الدخل وتخفيض ثمن سلع الأجور وهذا ما ونوضحه في الباب الثالث، ونجد أن نسبة الفوائد والدعم كانت٥٤,٤٪ السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وارتفعت إلى٦٠,٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ب-النفقات الرأسمالية و أثارها على البطالة.

ويتكون إنفاق الحكومة الرأسمالي من الاستثمارات التي تقوم بها أجهزة الدولة في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك التزامات الحكومة بأقساط الدين العام الخارجي أو المحلي، ذلك يتضمن الإنفاق الحكومي الرأسمالي نفقات تحويلية أقساط الدين العام، وهي ذات تأثير ضعيف على مستوى التشغيل على نحو سيتم شرح هذا مناقشة أثر الدين على البطالة، يتكون هذا الانفاق كذلك من نفقات استثمارية ولهذه الاستثمارات تأثيرا على التشغيل فهناك تناسبا ترضي بين مقدار الاستثمارات الحكومية ومعدلات التشغيل، وأتوقف الأمر على نوعية الاستثمارات من حيث كونها استثمارات كثيفة العمل أم كثيفة رأس ما ودرجة تشابك هذه الاستثمارات مع القطاعات الاقتصادية المختلفة بسرعة العائد منها و سنتناولها بالشرح في المبحث الثالث من هذا الفصل.

٢.الايرادات العامة و آثارها البطالة.

اغلب الايرادات العامة في الموازنة المصرية تتكون من الايرادات السيادية والمكونة من الايرادات الضريبية وما في حكمها كما هو موضح في **الشكل رقم (٥)** حيث ان الايرادات السيادية تمثل نسبه لا تقل عن٧٠٪ من الايرادات العامة ففي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ التي تسبق تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري كانت نسبه الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة تصل الى ٧١,٧٪، ومع بدأيه تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي شهد الهيكل الضريبي اجراء بعض التعديلات * كما اشرنا سابقا بإصدار التعديل رقم٦٧ لسنه ٢٠١٦ بأجراء بعض التغييرات التي من شانها احلال ضريبه القيمة المضافة محل الضريبة على السلع والخدمات فقفزت الايرادات العامة في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إلي ٤٦٢ مليار جنيه بزياده تصل إلى ١١٠ مليار جنيه ولكنها ظلت تمثل ٧٠,١٪ من الايرادات العامة وفي السنة المالية٢٠١٨/٢٠١٧ وصلت إلي ٧٦,٦٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وفي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وصلت الايرادات الضريبية الى٧٨,١٪ من الايرادات العامة وهي اعلى نسبه وصلت إليها

الايرادات الضريبية، وفي السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وصلت ايرادات الضريبية الى ٧٥,٥٪ من الايرادات العامة، واتضح من ذلك ان الايرادات الضريبية تمثل عصب الايرادات في الموازنة العامة وتشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة ،وتعتبر الضريبة على السلع والخدمات وايضا الضريبة على مبيعات اهم عصب للإيرادات الضريبية كما هو موضح **بالشكل(٥)**.

وتمثل الاستقطاعات الضريبية بصفه عامه تخفيضا للدخل والانفاق على النحو التالي:

أ-تمثل تمثل الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة) فهي تعتبر تخفيض الدخل الحقيقي للقطاع العائلي عن طريق زيادة اسعار السلع والخدمات مما يقلل طلبهم على هذه السلعة والخدمات ويحدث تأثير بانخفاض الطلب الكلية.

ب-اما الضرائب المباشرة ومنها الضرائب على الدخل وتعتبر تخفيضات الدخول النقدية لأصحاب عوامل الانتاج (القطاع العائلي)، وبالتالي يقلل طلبهم على السلع والخدمات، وينخفض بذلك الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على تخفيض الطلب على العمالة.

ويعمل كذلك هذا النوع من الضرائب على زيادة نفقه الانتاج لطبقه رجال الاعمال مما يدفعهم بمحاوله تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق تخفيض الانتاج وكميات وعوامل الانتاج واهمها واكثرها مرونة عنصر العمل.

وهناك هناك اثار مجمعه لذلك تتمثل في الدخول في حلقه التضخم والركود وتأثيرها على التوظيف ،ذلك ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يدفع اصحاب عناصر الانتاج المطالبة بزياده عوائدها ،فتزيد تبعا لذلك نفقات الانتاج فيقل مستوى الانتاج والتشغيل ،ومن ناحيه اخرى ان ارتفاع مستوى العام للأسعار الناجم عن فرض الضرائب غير المباشرة (ضريبه القيمة المضافة) يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات فانخفض تبع لذلك مستوى الطالب الكلي ومن ثم مستوى الانتاج والتشغيل ،واخيرا نجد ان هذه الضرائب تمثل ايرادا للدولة يقابل هذا الاستقطاع من الدخول ،ويتم التصرف فيه ،واخيرا نجد ان هذه الاستقطاعات من الدخول تعتبر ايرادات الدولة ،ويتم التصرف فيها بالنفقات العامة ويتوقف الاثر الاجمالي على الميل الاستهلاك (هل يتم استهلاكه بالكامل ام لا) ونوعيه الانفاق (استثماري ام استهلاكي) وكفاءته واتجاه نحو الخارج ام الداخل .

ونستخلص من ذلك ان للإيرادات العامة كأحد ادوات السياسة المالية اثارها التوظيفية غير مباشره بطبيعتها تعمل عن طريق تأثير على طلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاك والاستثمار.

شكل رقم (٥)

العلاقة بين الإيرادات العامة والايرادات الضريبة والضريبة على السلع والخدمات (بالمليار جنية)

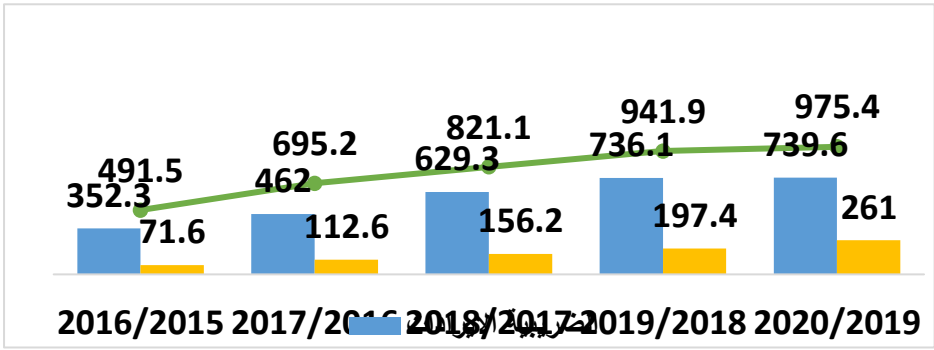

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الموازنة العامة من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ الي السنة المالية٢٠٢٠/٢٠١٩.

٣: الدين العام و آثاره التوظيفية:

أ-الدين العام المحلي.

ويتضمن رصيد الدين العامل محلي صافي كل من الدين المحلي الحكومي، ومديونيه الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونيه بنك الاستثمار القومي مطروحا منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور [١].

وقد تطور حجم الدين المحلي الاجمالي ونسبته للناتج المحلي الاجمالي التي قد وصلت في السنه المالية ٢٠١٦/٢٠١٥إلي٩٦,٧٪ وهو يشكل علامه استفهام حول تطور حجم هذا الدين وهل هو في الحدود الأمنه ام لا، ولكن في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ ومع بدأيه تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ بدأت نسبة الدين العام المحلي في الانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ووصلت نسبة الدين العام المحلي الاجمالي إلي٩١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ،وفي السنه المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ استمرت في الانخفاض ووصلت الي ٨٣,٣٪من الناتج المحلي الإجمالي، في السنة المالية٢٠١٩ /٢٠٢٠ وصلت نسبة الدين العام المحلي إلي ٨١,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولاشك في أن مشكله الدين العام من أخطر المشاكل اقتصاد المصري حيث يستحوذ كما رأينا علي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وان زياده حجم الدين ترجع إلى العجز في المزمن في الموازنة ،حتي أصبحت الفوائد علي الدين تمثل اكبر بند من بنود النفقات

[١] - تقرير البنك المركزي المصري، النشرةالسنوي، أعداد مختلفة.

العامة، وتؤدي الزيادة في حجم الدين العام إلي زيادة وفي اعباء خدمة الدين (فوائد + أقساط) ويمثل زيادة في النفقات لتزيد من عجز الموازنة واتباعه زيادة في خدمه اعبائي لنظل في الحلقة المفرغة بين اعباء الدين وعجز الموازنة وزيادة حجم الدين.

للدين العام المحلي آثارا توظيفية تتوقف على المرحلة التي نحن بصددها، وإذا كنا في مرحله الحصول على الدين ينتج عن ذلك تخفيض عرض النقود مما يؤثر على التشغيل والعمالة بالسلب الا إذا كان هناك اموال مكتنزة، اما في مرحله إنفاق القرض فينطبق عليها ما ينطبق على الانفاق بصفه عامه من حيث كونه استهلاكيا ام استثماريا وتوجيه للخارج امن الداخل.

اما في مرحله سداد اعباء القرض من فوائد واقساط فيعتبر بالطبع حقلا جديداً للنقود في السوق، ولكن الامر يتوقف على الوسيلة التي يتم بها تمويل هذا السداد، هل هو من فرض ضرائب جديده ام من التوسع في حجم القروض.

ولابد ان يؤخذ في الاعتبار كذلك إثر مزاحمة الدولة مع الاستثمار الخاص على مصادر التمويل ورفع سعر الفائدة تبعا لذلك تراجع الاستثمارات والطلب على العمالة.

ب- الدين الخارجي:

المقصودة بالدين الخارجي المبالغ التي يتم اقتراضها من اقتصاد قوم ما، والتي تزيد مده القرض فيها عن سنه واحده، وتكون مستحقه الاداء لجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية او عن طريق تصدير السلع والخدمات اليه، ويكون الدفع ام عن طريق الحكومات الوطنية او الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، او عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الافراد والمؤسسات الخاصة [١].

يعد الدين أحد مصادر التمويل الخارجية، إثر الدين الخارجي على التوظيف يجب أن يتم تحليل ذلك وفقا للمرحلة التي يمر بها الدين، في مرحله الحصول عليه يعتبر من ايرادات الدولة ويتم تحرير وفقا لتحليل إثر الايرادات التوظيف، اما في مرحله صرف فيعتبر ايضا مصروفا ويتم تحليله وفقا لتحليل إثر المصروفات على التوظيف.

اما انا في مرحله السداد (الأقساط +والفوائد) فيختلف أثره عن إثر الدين الداخلي حيث ان خدمه اعباء الدين الخارجي تمثل تسربا من دوره الدخل والمنتج للخارج وبالتالي يكون له اثار انكماشيه وفقا لفكرتي المضاعف والمعجل.

---

[١] -د منال جابر مرسي، "إثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسيه"، مجله كليه السياسة والاقتصاد العدد الثامن ، ٢٠٢٠

المطلب الثاني

السياسة النقدية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و اثارها على البطالة

أولا.سياسة سعر الصرف لبرنامج الإصلاح الاقتصادي واثارها البطالة

سبق وان تناولنا في الباب الاول الاثار النظرية لسياسة تحرير سعر الصرف والتي اوصى بها صندوق النقد الدولي، وخبراء صندوق النقد الدولي يرو ان اغلب الدول النامية تضع سعر صرف لعملاتها المحلية يكون مغالى فيه مقابل العملات الأجنبية مما يجعلها تقع في مشكلات اقتصاديه.

وذهب خبراء الصندوق الدولي الى التوصية بتحرير سعر الصرف وفقا للنموذج الذي وضعه لعلاج هذه المشكلات المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة المزمن لكليهما، وقد ربط النموذج بين المتغيرات على مستوى القومي والمتغيرات على المستوى الدولي مستخدما بذلك منهج الاستيعاب الذي يتصل بانه منهج انكماشي يؤدي الى تخفيض الطلب على المستوى القومي من اجل محاوله علاج مشكلات ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

ومنهج الاستيعاب يجعل للمتغيرات النقدية متمثلة في تخفيض سعر الصرف تأثير على كل من ميزان المدفوعات والمتغيرات الحقيقية في الدولة المعنية من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو فيه والتشغيل وفقا لمعادله الدخل القومي التأليه:

الدخل =الإنفاق العام (استهلاكي + استثماري) + الإنفاق الخاص (استهلاكي+ استثماري) + (للصادرات – الواردات).

١.تطورو اقع سعر الصرف بالاقتصاد المصري.

بدأيه ومنذ التسعينات في القرن السابق تم تحرير سعر صرف الجنيه المصري الذي ظل ثابتا نسبيا منذ سنة ٩١ حتى سنة ٩٩ حيث يتراوح سعره ٣,٣٣ إلى ٣,٣٩ جنيها للدولار و، لقد بذلت جهودا كثيره من البنك المركزي المصري للحفاظ على هذا الاستقرار عن طريق استنزاف الجزء من الاحتياطيات

الدولية للنقد الاجنبي، وقد تم تعويم سعر صرف الجنيه منذ عام ٢٠٠١ حيث تركت حريه الحركة للبنوك لتحديد اسعار الشراء والبيع وفقا للقوى العرض والطلب [١].

كم شهدت الفترة من سنه ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٨ ارتفاع سعر الصرف بنسبة تصل ١٦٪ ليصل إلى ٥,٤٠ نتيجة تعويم الجنيه سنة ٢٠٠٣ واستمر هذا الارتفاع إلى ٦,٣٠ جنية سنة ٢٠٠٦.

بينما شهدت الفترة من سنة ٢٠٠٩ سنة ٢٠١٥ انخفاض سعر الصرف بسبب تراجع الكبير في القدرة التنفسية للاقتصاد المصري خلال الفترة ويرجع ذلك الى المشاكل الاقتصادية التي اضعفت الاقتصاد المصري كالنتيجة طبيعية للأحداث التي مرت بها من حاله عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وناتج عنه انهيار في قيمه الجنيه وصل الى ٧,٥٣ في سنة ٢٠١٥/٢٠١٤، ولم يكن هذا الانخفاض ينعكس ايجابيا على قدره التنافسية للاقتصاد المصري بزيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو وانهيار الثقة عموما في قدره اقتصاد المصري.

وفي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وصلت قيمه الجنيه أمام الدولار ٨,٧٨ في المرتفعة معدل الصرف الجنيه امام الدولار ارتفاعا ملحوظا خلال السنه المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ ليصل إلي الاقصى قيمه له ليسجل ١٩,١٥ في ديسمبر ٢٠١٦ ويستقر بعد ذلك خلال السنة المالية عند ١٨ جنية وكما قشرنا سابقا حيث قرر البنك المركزي اتخاذ عده اجراءات لتصحيح سياسه تداول النقد الاجنبي من خلال تحرير معدل الصرف من اجل اعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر في تسعير شراء وبيع النقد الاجنبي لاستعاده تداوله في القنوات الشرعية وانهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي ، في اطار برنامج الاصلاح الاقتصاد المصري ٢٠١٦ الذي يمكن من خلاله ان يقوم الاقتصاد المصري بمواجهه التحديات القائمة واطلاق القدرات من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من التشغيل والنمو بما يتناسب مع امكانيات مصر الطبيعية والمادية والبشرية[٢].

---

[١] -حسين عبد المطلب الاسراج، "اداء السياسة النقدية في مصر ١٩٩٧- ٢٠٠٤ "، بحث مقدم للمؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين (تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ٥-٧ مايو ٢٠٠٥، ص ٩

[٢] - د. أشرف صلاح الدين صالح، تطور السياسات النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢ -٢٠٢٠ مجلة آفاق اقتصاديه معاصرة موضوع العدد السياسة النقدية، العدد ٣، فبراير ٢٠٢١.

٢. سياسة سعر الصرف و أثرها التوظيفية:

تحرير سعر الصرف واثارها التوظيفية الافتراض النظرية يقوم على ان تخفيض او تحرير سعر الصرف يقلل الواردات لارتفاع اسعارها مقاومه بالعملة المحلية وتزيد الصادرات لانخفاض سعرها مقاومه بالعملة الأجنبية ويتحسن كل من عجز الدائم في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، والصادرات تعتبر طلب ضمني على العملة المحلية فكلما زادت يزيد من درجه التوظف في الاقتصاد الوطني ويقل معه معدل البطالة [١].

جدول رقم (٦)

تطور سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري ومعدل البطالة خلال فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري من السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦ الي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠

السنة المالية / البيان	سعر الصرف	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل البطالة
٢٠١٥/ ٢٠١٦	٨,٧٨	١٨,٧٠٥	٥٧,٣٨٨	-٣٨,٦٨٣	٪ ١٢,٧
٢٠١٦/ ٢٠١٧	١٨,٠٩	٢١,٧٢٨	٥٩,٠٠	-٣٧,٢٧٥	٪١٢
٢٠١٧/ ٢٠١٨	١٧,٨٨	٢٥,٨٢٧	٦٣,١٠٣	-٣٧,٢٧٦	٪٩,٨
٢٠١٨/ ٢٠١٩	١٦,٧٠	٢٨,٤٩٥	٦٦,٥٢٩	-٣٨,٠٣٤	٪ ٧,٥
٢٠١٩/ ٢٠٢٠	١٦,١٣	٢٦,٣٧٦	٦٢,٨٤١	-٣٦,٤٦٥	٪ ٩,٦
التغير خلال الفترة ٪	٪ ٨٣,٧	٪ ٤١	٪ ٩,٥	-٪ ٥,٧	-٪ ٢٤,٤

المصدر: العمود الاول من جدول (١-١٥) والعمود الثاني والثالث والرابع من جدول (١-١٦) العمود الاخير اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مسح القوى العاملة في مصر، اعداد مختلفة (أبريل – يونيو)

و بتحليل بيانات **الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٢-٨)** يتضح ان التغيير في سعر الصرف كان له تأثير ضعيف على العجز بالميزان التجاري في فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي، ويرجع ذلك لانخفاض المرونة في الواردات بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف، حيث ان غالبيه الواردات تتكون من سلع عن ضرورية بالإضافة الى المواد البترولية اللازمة للطاقة وايضا بالإضافة الى السلع الوسيطة التي تدخل في الصناعات

[١] - د. حسني ابراهيم عبد الواحد،" إثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسيه باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالفجوات الزمنية الموزعة للفترة (١٩٨٣ -٢٠١٨)، كليه التجارة بالإسماعيلية، جامعه قناة السويس، دار المنظومة، ٢٠٢٠.

بما فيها الصناعات التصديرية، وكل هذه الواردات تعتبر قليله المرونة بالنسبة لسعر الصرف، وسجلت الواردات٥٧,٣٨ مليار دولار في السنه المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، وارتفعت في الواردات لتصل اليي أقصي حد لتسجل ٦٦,٥٢٩ مليار دولار في السنه المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، وانخفضت إلي٦٢,٨٤١ مليار دولار في السنه المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ونسبه تغير خلال الفترة تصل الي ٩,٥٪.

أما بالنسبة لضعف المرونة أو للتغير في الصادرات، فيرجع لعدم مرونة الجهاز الانتاجي بالاقتصاد المصري وضعفه، وان اغلب الصادرات المصرية تتكون من مواد اوليه يتحدد سعرها وفقا للسوق العالمية، من ثم تحرير سعر الصرف قد يساعد على ارتفاع سعر المواد والسلع الوسيطة التي تدخل في الصناعات التصديرية نتيجة زيادة اسعار الواردات ومن ثم يقلل إثر تحرير سعر الصرف.

شكل رقم (٦)

نسبة العلاقة بين العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة البطالة

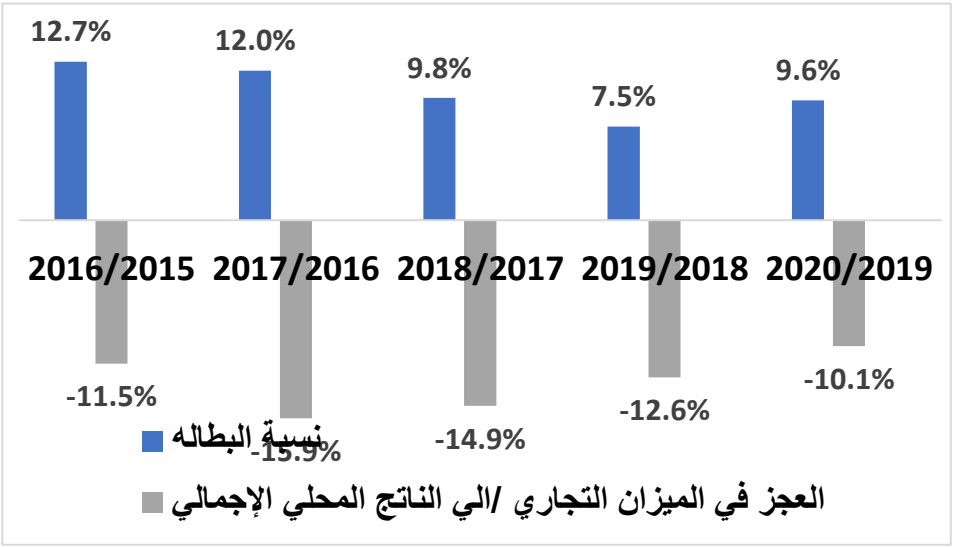

المصدر:

اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٦)

وأثر سعر الصرف على الصادرات وعلى الرغم من ان هناك زيادة ملحوظه في الصادرات، ففي السنة المالية٢٠١٦/٢٠١٥كانت الصادرات المصرية وصلت إلى١٨,٧٠٥مليار دولار، وفي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وصلت الصادرات المصرية إلي أعلي حد وبلغت ٢٨,٤٩٥مليار دولار قبل أن ينزل هذا الرقم

في السنة المالية٢٠١٩/٢٠٢٠متأثرة بالجائحة العالمية كورونا وفي نهاية٢٠١٩ليصل إلى٢٦,٣٧٦ مليار دولار ونسبه تغير خلال الفترة بلغت٤١٪خلال فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦.

ونستنتج من ذلك ان الطلب الضمني على العمالة المصرية وزيادة تشغيلها لم يتأثر كثيرا بتحرير سعر الصرف، ولم تنخفض البطالة تبعا لذلك، ويرجع ذلك كما ذكرنا لضعف هيكل الاجهاز الانتاجي بالاقتصاد الوطني ما يجعله قليل المرونة بتخفيض سعر الصرف، ولكن هناك علاقة ايجابيه بين البطالة وتحرير سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري.

ثانيا. سياسة سعر الفائدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و اثارها البطالة.

التوجه الرئيسي للسياسة الاقتصادية والنقدية في الدولة ينعكس من خلال ادواتها ، ومن اهم الادوات للسياسة النقدية بجانب سعر الصرف هو سعر الفائدة ،فان تبني الدولة للسياسات التوسعية التي تهدف اليها السياسة الاقتصادية فهذا يعني تخفيض سعر الفائدة، وان تخفيض اول انخفاض سعر الفائدة يؤدي لزياده الطلب ومن ثم زياده التشغيل في الاقتصاد مما يكون له اثارا توظيفيه ايجابيه، وعلى العكس عندما يتم رفع سعر الفائدة فيكون ذلك له اشاره للسياسة الانكماشية المستهدفة مما يؤدي الانخفاض الطلب والتشغيل مما يكون له تأثيرا سلبيا على مستوى التوظف في المجتمع[١]

اولا: سعر الفائدة و اثارها التوظيفية.

وكما سبق ان أشرنا ان سعر الفائدة يؤثر على التوظف بصوره غير مباشره عن طريق تأثيره على الطلب على الاستثمار من جهة والطلب على الاستهلاك من جهة اخرى.

جدول رقم (٧)

إجمالي القروض والاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي من السنة المالية ٢٠١٥ /٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

السنة المالية/ البيان	الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي الفروض	إجمالي الاستثمارات
٢٠١٥ /٢٠١٦	٢٧٠٩,٤	٩٤٢,٧	٣٩٢
٢٠١٦ /٢٠١٧	٣٤٧٠	١٤٢٦,٥	٥١٤,٣
٢٠١٧/٢٠١٨	٤٤٣٧,٤	١٦٢٩,٦	٧٢١,١
٢٠١٨ /٢٠١٩	٥٣٢٢,٣	١٨٥٣,٣	٩٥٧,٨
٢٠١٩ /٢٠٢٠	٥٨٥٥	٢٢٠٠,٤	٧٩٦,٤
التغيير خلال الفترة ٪	٪١١٦	٪ ١٣٣,٤	٪ ١٠٣

[١] - د. عزت ملوك قناوي،"الإصلاح النقدي في مصر وأداء الجهاز المصرفي خلال الفترة من١٩٩٥-٢٠٠٣ من مصر المعاصرة، العدد٤٨٠، أكتوبر ٢٠٠٥، ص٣٥٢

المصدر: اعداد الباحث اعتماد علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري إعداد مختلفة.

ويتضح من **جدول رقم (٧)** والشكل رقم (٧) ان نسبه القروض تنمو بنسبة أكبر إلي الناتج المحلي الإجمالي ويعكس ذلك الأهمية النسبية للقروض، حيث ان نسبه التغير خلال الفترة في القروض من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ أكبر من نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي وأيضا من نسبة التغيير في الاستثمارات ووصلت إلى١٣٣,٤٪، ومن الملاحظ ايضا ان اغلب هذه القروض تتجه نحو الاستهلاك وان ذلك هو ما يدفع الناتج المحلي الي النمو.

ونجد ان تأثير سعر الفائدة على البطالة يتوقف على توجه هذه القروض للاستهلاك الخاص او الاستهلاك قطاع العام، وايضا يجب التفرقة بين ان كانت هذه القروض تتجه نحو نشاط اقتصادي كثيف العمل ام نشاط اقتصادي كثيف راس المال.

شكل رقم (٧)

العلاقة بين الاستثماروالقروض والناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنية)

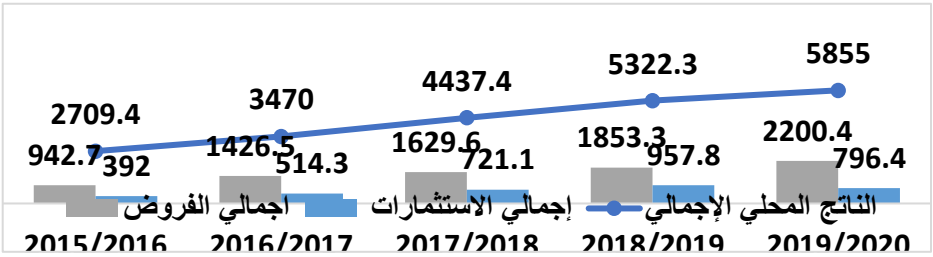

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على جدول رقم (٧)

ويوضح **الجدول رقم (٨)** التالي التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي، ويلاحظ من **الجدول رقم (٢-٨)** التالي ان التسهيلات الائتمانية تتجه بالقطاعات كثيره راس المال، حيث استحواذ قطاع الصناعة على اعلى نسبه من التسهيلات الائتمانية، ففي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغ ما حصل عليه القطاع حوالي ٣١٤،٨٦ مليار جنيه بما نسبته ٣٣,٤٪من اجمالي التسهيلات الممنوحة، ويواصل قطاع الصناعة الحصول على المزيد من التسهيلات الائتمانية في السنة المالية ٢٠١٦ /٢٠١٧، حصل على مبالغ ٥٨٩,١ مليار جنيه بما نسبته بما نسبته ٤١،٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية وتعد اعلي نسبة وصل اليها قطاع الصناعة في فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي، وفي السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ حصل

قطاع الصناعة علي مبلغ ٦٤٥,٣مليار جنية ويواصل القطاع الصناعي في الحصول علي المزيد من التسهيلات الائتمانية ففي السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩حصل قطاع الصناعة علي ٦٩١,٦ مليار جنية ولكن تقل النسبة لتصل الي٣٧,٣٪من اجمالي التسهيلات الائتمانية وفي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وصل ما حصل عليه القطاع من تسهيلات الي٧٧٢,٣ مليار جنيه بما نسبته ٣٥,١ ٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية وبلغ مقدار التغيير المئوية الي١٥٤,٣٪ خلال الفترة، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات كثيره راس المال (ويدخل ضمنة قطاع البترول) حيث يرتفع تكلفة توفير فرصة العمل به .

جدول رقم (٨)

التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي من السنة المالية ٢٠١٦ /٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

السنة المالية /البيان	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	قطاعات غير موزعه (القطاع العائلي)	الإجمالي
٢٠١٥/ ٢٠١٦	١٠,١٧	٣١٤,٨٦	٨١,٠٧	٢٢٨,١٣	٣٠٨,٢٦	٩٤٢,٧
٢٠١٦/ ٢٠١٧	١١,٤١	٥٨٩,١٠	١٠٨,٤٠	٣٥٢,٣٢	٣٦٥,١٥	١٤٢٦,٤
٢٠١٧/ ٢٠١٨	١٦,٢٩	٦٤٥,٣٢	١٢٧,١٠	٣٨٤,٥٨	٤٥٦,٢٨	١٦٢٩,٦
٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٢,٢٥	٦٩١,٦٥	١٥٣,٩٠	٤٠٦,٠٩	٥٨٠,٣٩	١٨٥٤,٣
٢٠١٩/٢٠٢٠	٣٠,٨٠	٧٧٢,٣٤	١٧١,٦٣	٤٤٦,٦٨	٧٧٨,٩٤	٢٢٠٠,٤
التغيير خلال الفترة ٪	٢٠٢,٨ ٪	١٤٥,٣ ٪	١١١,٧ ٪	٩٥,٨ ٪	١٥٢,٦ ٪	١٣٣,٤ ٪

المصدر: البنك المركزي المصري تقارير سنوية اعداد مختلفة، من ٢٠١٥/٢٠١٦ الي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

على عكس الحال بالنسبة للقطاع الزراعة الذي يتصف بانه قطاع كثيف العمالة حيث ينخفض نصيبه من التسهيلات الائتمانية فقد وصلت تسهيلات الائتمانية المقدمة آلية في السنه المالية ٢٠١٥ /٢٠١٦ حيث حصل القطاع علي ١٠,١ مليار جنيه بما نسبته ١,١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية وفي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ومع بداية الإصلاح الاقتصادي ارتفعت إجمالي المبلغ المقدم إلي القطاع الزراعي ١١,٤ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ٠,٨٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية وتعد هذه وأقل نسبة حصل عليها القطاع خلال فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ بعكس قطاع الصناعة الذي حصل في نفس العام على اعلي نسبة من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال فتره برنامج الاصلاح

الاقتصادي، وفي السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ حصل القطاع الزراعي على إجمالي مبلغ ١٦,٣مليار جنيه بما نسبته ١٪، وفي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ حصل القطاع الزراعي على إجمالي مبلغ ٢٢,٢ مليار جنيه بما نسبته ١,٢٪، وفي السنه المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩حصل القطاع الزراعي على إجمالي مبلغ ٣٠,٨ مليار جنيه بما نسبته ١,٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية وتعد هذه اعلي نسبة حصل عليها قطاع الزراعة من قبل بدء برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري وأيضا نسبة التغيير خلال المئوية الفترة برنامج الاصلاح الاقتصادي تعد الأكبر في كافة الأنشطة الاقتصادية حيث وصل التغير إلي ٢٠٢,٨٪ وان كان كل هذا غير كافي نظرا الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع فضلاً علي أنه يحتاج المرتبة الأولى في نسبة التشغيل.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات حيث نجد ان هذا القطاع وهو من القطاعات كثيفه العمل ايضا لم يحصل حقه ففي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥حصل قطاع الخدمات بأنواع المختلفة علي مبلغ ٢٢٨,١ مليار جنيه من إجمالي التسهيلات الائتمانية بما نسبته ٢٤,٢٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية ،وفي السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦حصل قطاع الخدمات على إجمالي مبلغ ٣٥٢,٣ مليار جنيه من اجمالي التسهيلات الائتمانية بما نسبته ٢٤,٧٪وتعد هذا اعلي نسبة مئوية وصل إليها قطاع الخدمات خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي، وفي السنه المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ حصل قطاع الخدمات على إجمالي مبلغ ٣٨٤,٦ مليار جنيه بما نسبته ٢٣,٦٪من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وفي السنه المالية ٢٠١٩/٢٠١٨حصل القطاع الخدمات على اجمالي مبلغ ٤٠٦,٧ مليار جنيه بما نسبته ٢١,٩٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وفي السنه المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ حصل قطاع الخدمات على مبلغ ٤٤٦,٧مليار جنيه بما نسبته ٢٠,٣٪ وتعد هذا اقل نسبه مئوية خلال فتره برنامج الاصلاح الاقتصادي وصل إليها قطاع الخدمات.

ثالثا. التضخم و أثره على البطالة

يشهد الاقتصاد المصري ارتفاع كبيرة في معدلات التضخم بصورة مستمرة ومتزايدة ويرجع سبب ذلك زيادة تلك المعدلات في مصر إلى العجز الدائم في الموازنة العامة بسبب تزايد المصروفات وعدم توليد الاستثمارات الحكومية لإيرادات نظرا لأن أغلب استثماراتها كانت في مشروعات بنية أساسية أو مشروعات متوسطة وطويلة الأجل، ويتضح أن مصر تواجه حاليا ما قد يبدو إنه أهداف اقتصادية

متعارضة، فمن ناحية هناك حاجة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، بتخفيض عجز الموازنة والدين العام والتضخم، وتكوين قدر كافي من احتياطات النقد الأجنبي من خلال اتباع سياسات انكماشية.

وفي نفس الوقت لا تزال الحاجة إلى تحسين مستويات المعيشة قائمة منذ وقت طويل عن طريق زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات الفقر وتحسين نظامي التعليم والصحة.

ومن ناحية أخرى نجد أن قياس معدلات الحقيقية للتضخم يكتنفها كثير من الصعوبة خاصة في الدول النامية وذلك نظرا لعدم استقرار أسعار الصرف بها، بالإضافة لتعرضها لصدمات خارجية نظرا بسبب اعتمادها المتزايد على الخارج.

كذلك نجد أن المؤشرات الرسمية تميل لتوضيح هذا المعدل بأقل من قيمته الحقيقية عن طريق اختيار يسلم من السلع والخدمات تتميز بمعدلات منخفضة من التغير في أسعارها، هو وضعها بوزن نسبي كبير عن قياس التغير في أسعار مستهلكي الحب.

وقد كان أحد أهم أسباب القيام بسياسات الإصلاح الاقتصادي هو تخفيض تلك المعدلات المرتفعة من التضخم بما يعرف منسوب سياسة تثبيت الاقتصادي والتي كانت من طبيعتها سياسات انكماشية تؤثر على جانب الطلب بتخفيض هل يتحقق التوازن على المستوى الحالي، وبالطبع كان لتلك السياسات الانكماشية أثار على التوظيف، ولكن في الجانب النظري رأينا تلك العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة فهل ينطبق ذلك على الاقتصاد المصري أم لا؟

شكل رقم (٨)

العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إلى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

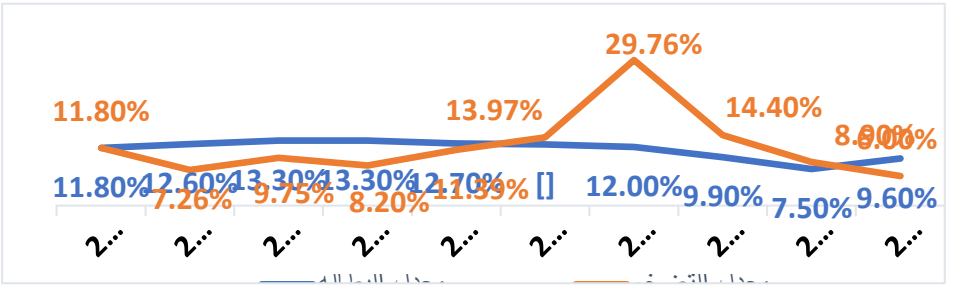

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا تقرير البنك المركزي السنوي اعداد مختلفة

والشكل رقم (٨) يوضح العلاقة في بين التضخم والبطالة في الاقتصاد المصري غير مستقر ولا يمكن التعويل عليها في الربط بينها وبين البطالة حيث نجد أن السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١ كان يتساوى معدل البطالة ومعدل التضخم عنده١١,٨٪ في حين أن في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ارتفع معدل التضخم إلى٢٩,٧٦٪ مع بداية الإصلاح الاقتصادي انخفض معدل البطالة إلى١٢. % وفي السنة المالية ٢٠١٨ ٢٠١٩ انخفض معدل البطالة يصل إلى ٧,٥٪ انخفض معدل التضخم إلى٨,٩٪.

وبذلك نجد أن الأمر يستدعي وجود حلول جذرية البطالة لا تتوقف على مبادرة زيادة الإنفاق في الموازنة العامة للدولة وزيادة التضخم أو اتباع سياسة النقدية، الصحيح فالأمر يحتاج إلى جهود مضنية لتصحيح دوره الإنتاج في الاقتصاد المصري وضبط الأسواق وتوجيه سلوك المستهلكين والتوسع في اختيار سياسات استثمار مناسب

النتائج:

١. يتضح من الدراسة ضعف أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على التوظيف، وانخفاض نسبه العاملين بالقطاع الحكومي الى اجمالي قوه المشتغلين.
٢. ونستنتج من ذلك ان الطلب الضمني على العمالة المصرية وزيادة تشغيلها لم يتأثر كثيرا بتحرير سعر الصرف ويرجع ذلك كما ذكرنا لضعف هيكل الاجهاز الانتاجي بالاقتصاد الوطني ما يجعله قليل المرونة بتخفيض سعر الصرف، ولكن هناك علاقة ايجابيه بين البطالة وتحرير سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري.
٣. نجد ان ارتفاع سعر الفائدة ادى الى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد المصري بصفه عامه، كذلك نجد ان التسهيلات الائتمانية اتجهت للأنشطة كثيفه راس المال وذلك في غير صالح عنصر العمل.
٤. نجد ان هناك علاقة بين البطالة والتضخم مع ارتفاع التضخم ترتفع البطالة مع انخفاض التضخم تنخفض البطالة فهناك علاقه طرديه موجبة
٥. تشير خصائص المتعطلين في الفترة قبل بداية برنامج اصلاح الاقتصادي الى استمرار نفس الخصائص التي كانت سائدة في فتره ما بعد الاصلاح، حيث تركزت البطالة بين الفئات الشابة، والحاصلين على التعليم المتوسط والجامعي وفوق الجامعي، كما يرتفع ذلك المعدل بين الاناث بدرجه أكبر من الذكور.

التوصيات:

١. الاعتماد بصوره أكبر على العمالة والخبرات المحلية مع تقليل الاعتماد بقدر الامكان على العمالة الأجنبية لتقليل معدلات البطالة داخل المجتمع المصري.
٢. العمل على استغلال الزيادة السكانية الاستغلال الامثل وتوجيهها لمشروعات يمكن ان تضيف للناتج المحلي الاجمالي الذي بزيادته تنخفض معدلات البطالة.
٣. تخطيط التعليم وفق الاحتياجات سوق العمل لتخفيض من حده البطالة بين خليج الجامعات والمعاهد.
٤. الاهتمام بالأنشطة المتوسطة والتي تتسم بالاستدامة وهي أحد اهم مجالات الاستيعاب اعداد أكبر من العمالة وهو ما يتطلبه تقديم المساعدات المالية والقانونية وتشجيع المشروعات التصديرية منها.
٥. دعم وحماية القطاع الخاص وتسهيل الاجراءات امام المستثمرين، بالإضافة الى تهيئه المناخ وظروف الاقتصادية المؤثرة من اجل استقطاب وتشجيع زيادة الاستثمار الاجنبي، الذي يسمح بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة التي تنضم الي سوق العمل.
٦. يجب ان تركز السياسات الاقتصادية بتشجيع الانفاق الحكومي على الاستثمار في البشر، الامر الذي يؤدي الى تحفيز النمو الا، من خلال رفع كفاءه وانتاجية العاملين في الدولة
٧. يجب عند وضع السياسات الاقتصادية معالجه التضخم البطالة في وقت واحد لمعاناه الاقتصاد من حاله الركود التضخمي، ويجب ان يصاحب سياسات علاج التضخم سياسات لتثبيت البطالة.
٨. اتباع سياسة نقديه بتخفيض سعر الفائدة من يؤدي لزيادة الاستثمار وخلق فرص عمل.

المراجع

- أشرف صلاح الدين صالح، تطور السياسات النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢ -٢٠٢٠ مجلة آفاق اقتصاديه معاصرة موضوع العدد السياسة النقدية، العدد ٣، فبراير ٢٠٢١.
- انتصار السيد المغاوري، "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحه عماله الاطفال بمصر في ضوء الاتفاقيات الدولية لعماله الاطفال"، المجال العلمية لكليه رياض الاطفال، المجلد الخامس العدد الثاني، جامعه المنصورة، ٢٠١٨.
- ايمان عبد الحميد طه، "منهجيات التنبؤ بأوضاع سوق العمل مع التطبيق على الحالة المصرية" رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ،٢٠١٢.
- تقرير البنك المركزي المصري، النشرةالسنوي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)
- حسني ابراهيم عبد الواحد،" إثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسيه باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالفجوات الزمنية الموزعة للفترة (١٩٨٣ -٢٠١٨)، كليه التجارة بالإسماعيلية، جامعه قناة السويس، دار المنظومة ،٢٠٢٠.
- حسين عبد المطلب الاسراج، "اداء السياسة النقدية في مصر ١٩٩٧- ٢٠٠٤ "، بحث مقدم للمؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين (تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ٥-٧ مايو ٢٠٠٥.
- رمزي ذكي، استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٩، معهد التخطيط القومي، القاهرة ،١٩٩٣.
- عبد الفتاح الجبالي، القطاع غير الرسمي وسوق العمل، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، سبتمبر ٢٠٢١
- عزت ملوك قناوي،"الإصلاح النقدي في مصر وأداء الجهاز المصرفي خلال الفترة من١٩٩٥-٢٠٠٣ من مصر المعاصرة، العدد٤٨٠، أكتوبر ٢٠٠٥.
- عوض مختار هلوده، "البطالة في مصر قياسها واساليب العلاج"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، جمعيه الاقتصاد والاحصاء والتشريع، ١٩٩٨.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد٧، ٢٠٢٠.

- منال جابر مرسي، "إثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسيه"، مجله كليه السياسة والاقتصاد العدد الثامن ، ٢٠٢٠.
- هبه صالح مغيب، " الإطار المؤسسي لسوق العمل في مصر: وصف وتقييم مع مقترحات الاصلاح "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، دار المنظومة، ٢٠١٧.

المراجع الأجنبية:

- Dimova, R., S. Elder, and K. Stephen. 2016. Labor market transition of young women and men ILO. - 2018. "Women and men in the informal economy: A statistical picture", Third edition¹ Medina, L., and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF 2 Working Paper 18/17. the- middle east and north Africa. 5 6 ILO, work4youth, publication series No. 44.
- Dr. Doaa M. Salman," The Effect Globalization on child labor in Contemporary, vol487, 2007.P 45.
- https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_596068/lang--ar/index.htm
- Medina, L., and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF 2 Working Paper 18/17
- ILO. 2018. "Women and men in the informal economy: A statistical picture", Third edition
- Rugui Assaad,"Unemployment and youth insertion in the labor market in Egypt", working paper no ,١١٨ECES, February ٢٠٠٧
- Source: Samer Radwan," Employment and Unemployment in Egypt", Working Paper No. 70, (ECES) KAURO، August 2002, P 7.